EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

نصل للمعلومة
نرصد الانتهاكات
نوثق الحقيقة

حالة الصحافة والإعلام في مصر

الربع الأول
2026

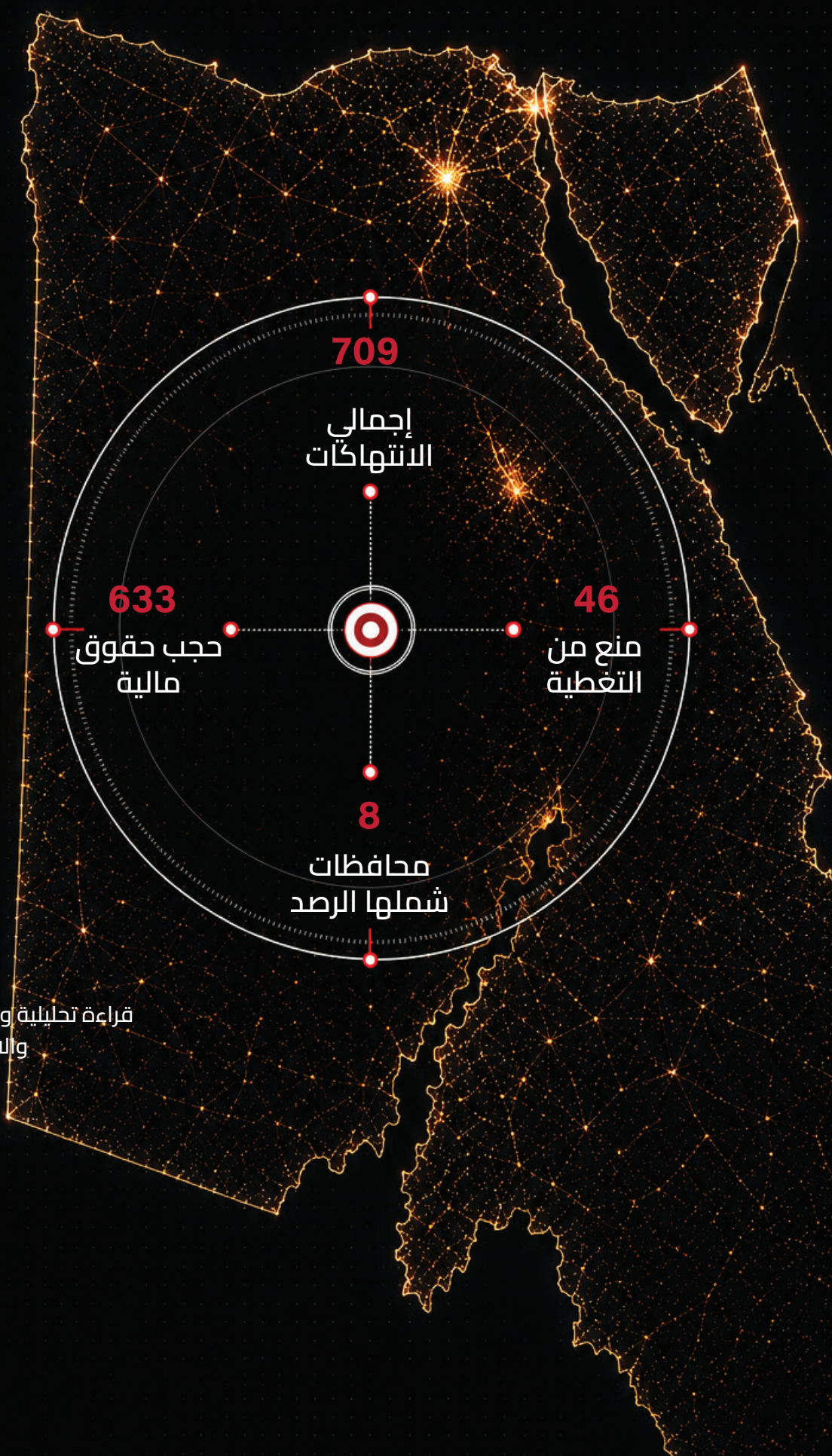

قراءة تحليلية وإحصائية لواقع الصحافة والإعلام والانتهاكات التي شهدها الربع الأول

info@eojm.org
www.eojm.org
eojm.org

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

التقرير الإحصائي عن حالة الصحافة والإعلام في مصر

التقرير الربع سنوي لانتهاكات حرية الصحافة في مصر
خلال الفترة (يناير - مارس) ٢٠٢٦

تاريخ الإصدار:
إبريل ٢٠٢٦

حقوق النشر والاستخدام

يحتفظ المرصد المصري للصحافة والإعلام بكافة الحقوق المتعلقة بمحتوى هذا التقرير، نصًا وبيانات وتحليلاً، ويُسمح باستخدام المحتوى لأغراض غير ربحية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب، شرط الالتزام بنسب الاقتباس للمصدر وعدم إجراء أي تحريف أو اجتزاء يخلّ بسياقه أو دلالاته.

ويُحظر صراحةً إعادة نشر المواد الواردة أو استخدامها في سياقات تجارية أو إعلامية دون إذن كتابي مسبق من إدارة المرصد، مع مراعاة المبادئ المهنية وحقوق الملكية الفكرية، كما يمثّل أي استخدام غير مصرّح به انتهاكًا لحقوق النشر، وقد يُعرّض مرتكبه للمساءلة القانونية.

إعداد وتحرير/

عصام ناصر

تدقيق لُغوي/

ميسون أبو الحسن

إخراج فني/

آلاء الديب

▪ المحتويات:

- مقدمة.
- البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير.
- الملخص التنفيذي.
- المحور الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.
- المحور الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.
- المحور الثالث: أبرز الأحداث خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦.
- خاتمة وتوصيات.

▪ مقدمة:

يُصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام تقرير ربع سنوي، يتناول بالرصد والتحليل كل الانتهاكات التي وقعت خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، خلال شهور: «يناير، فبراير، مارس،»كما يغطي أهم النشاطات والخطابات الصادرة عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، والتعرّف على طبيعة هذه الانتهاكات، وكذلك تسليط الضوء على أداء المؤسسات الحاكمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، لعل ذلك يساعدنا على تقييم نشاط هذه المؤسسات، وفهم منطق الانتهاكات.

وأخيرًا يناقش التقرير أهم الأحداث التي وقعت خلال هذا الربع من العام، وأبرز الانتهاكات خلال الفترة نفسها، بما فيها النوعية الجديدة على الوضع الصحفي والإعلامي، وكذلك الأحداث التي شغلت المجال الصحفي والإعلامي خلال الفترة محل الرصد، ومن شأن كل ذلك أن يفتح المجال لطرح مقترحات لتطوير الأداء، وسُبل الحد من الانتهاكات، ولا يكتفي المرصد بمراقبة الانتهاكات، وفهم منطقها وطرح مقترحات للحد منها، بل يقدّم الدعم اللازم لضحايا هذه الانتهاكات وقت حدوثها.

▪ البناء المفاهيمي والمنهجي للتقرير:

يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على ملف الصحافة والإعلام في مصر، مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

▪ المنهجية:

مصادر عملية الرصد:

١. **الرصد المباشر للأحداث:** وذلك من خلال فريق العمل الميداني الخاص بالمؤسسة، الذي يقوم بالرصد الميداني للأحداث.
٢. **ما يرِد إلى المرصد من بلاغات وشكاوى:** ويتم توثيقها عبر التواصل مع الشهود والصحفيين/ات والإعلاميين/ات، وتجميع الشهادات والأدلّة وما إلى ذلك.
٣. **البحث عبر الأرشيف الرقمي**: للصحافة والمنصات الرسمية والشهادات المنشورة للعامة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو محامين/ات معنيين/ات بملف حرية الإعلام.

أما عملية التوثيق فهناك نوعين من التوثيق:

١. **التوثيق المباشر:** من خلال التواصل مع الصحفيين/ات أو ذويهم/ن، أو مع من يمثّلهم/ن قانونيًا، وتدوين شهاداتهم/ن وفق آليات تلقّي البلاغات والشكاوى حسب المعايير الدولية، وتوثيق ما تعرّضوا/ن له من انتهاكات.
٢. **التوثيق غير المباشر:** نلجأ إليه متى تعذّر التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم/ن، وذلك من خلال ما ذكرته الجهات الرسمية أو المصادر القضائية، أو الصحفية، أو الحقوقية ذات المصداقية عبر صفحاتها الرسمية، مع تحرّي صِحة المنشور، من خلال الأشخاص ذوي الصِلة، كأعضاء مجلس نقابة الصحفيين، أو أعضاء مجلس نقابة الإعلاميين، أو زملاء/زميلات الحالات في العمل، أو من صفحات التواصل الاجتماعي الرسمية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات.

▪ المدى الزمني للتقرير:

يلتزم التقرير الربع سنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات خلال ثلاثة أشهر، وتشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية.
وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقرير، والتقارير الدورية الشهرية؛ وذلك لأن المرصد يقوم بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك، والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها بشكل مستمر، وفي كل الأحوال لا يُعد هذا الاختلاف البسيط عاملًا يتغيّر على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

▪ تصنيف الانتهاكات:

يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرّض لها الصحفيون/ات بحسب طبيعة الأضرار الناجمة عنها إلى أضرار: «جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية».
وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

١. أضرار جسدية

▪ **التعرّض للضرب أو إحداث إصابة:** تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.
▪ **التعدّي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ة أو الإعلامي/ة أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه/ا.

٢. أضرار معنوية

▪ **قبض:** عملية القبض على صحفي/ة أو إعلامي/ة، وتحرير محضر ضده/ا، والعرض على النيابة، وتوجيه الاتهامات.
▪ **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/ة- الإعلامي/ة بواسطة أفراد أمن داخل مكان مُخصص للاحتجاز لفترة من الزمن، ثم إطلاق سراحه/ا دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.
▪ **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/ة- الإعلامي/ة لمدة زمنية معينة دون ترحيله/ا إلى مكان احتجاز مُعين أو تقييده/ا، ليتم إطلاق سراحه/ا بعدها دون تحرير محضر.
▪ **التعدّي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات، سواءً بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

- **التعدّي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات مُنفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/ة -الإعلامي/ة.

٣. أضرار مهنية

- **منع التغطية الصحفية:** منع الصحفي/ة من تغطية حدث ما، وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية، سواءً تصوير أو بث.
- **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار، أو مقالات، أو برامج، أو أي محتوى إعلامي، عبر وسائط مسموعة، أو مكتوبة، أو مرئية.
- **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة، فيما يتعلّق بقضايا رأي عام متداولة.
- **مصادرة مطبوعة صحفية:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد.
- **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.
- **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر النقابة المُنتمين/ات إليها، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس النقابة.
- **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين/ات أو إعلاميين/ات من دخول مقر عملهم/ن، بسبب إجراءات تعسّفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.
- **الفصل التعسّفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل، وإصدار قرار الفصل بشكل مُنفرد قبل انتهاء مدة العقد المُحدد، أو إنهاء العقد غير مُحدد المدة، دون سابق إنذار للصحفي/ة والإعلامي/ة العامل/ة.
- **حجب المواقع الإلكترونية:** باستخدام وسائل إلكترونية مُتقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي مُعين -سواءً إقليمي أو محلي- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر أحيانًا عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام، وفي حالات أخرى عن طريق جهات غير معلومة.
- **مسح محتوى:** إجبار الصحفي/ة أو الإعلامي/ة من قِبل طرف أو أطراف أخرى، على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام/ت بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.
- **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السُلطة المعنية ضد الموظف/ة، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية، من خلال حِرمان الموظف/ة من مزاولة وظيفته/ا خلال مدة الوقف عن العمل.

٤. ملاحقة قضائية

- **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة، سواءً جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين/ات، في قضايا تتعلّق بعملهم/ن الصحفي.

▪ **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين/ات داخل أو خارج البلاد، مثل منع السفر، أو منع دخول البلاد، أو الترحيل خارج البلاد، سواءً تمّت بقرارات من الجهات المعنية، أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مُسجّلة بمنع دخول البلاد).

٥. أضرار وظيفية وإدارية:

▪ **إجراء إداري تأديبي:** هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية، أو ما يتعلّق بالشؤون الإدارية للصحفي/ة داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله/ا الصحفي.

٦. أضرار مادية

▪ **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المُخصصة للعمل الصحفي، دون طابع الاستخدام الشخصي.

▪ **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفّظ على معدات صحفية، بواسطة الجهات الرسمية المُختصة، أثناء تأدية العمل الصحفي، أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مُختصة بذلك.

▪ **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المُختلفة، بعد القبض على الصحفيين/ات الميدانيين/ات، وتوجيه اتهامات قبل الإحالة المحكمة المُختصة.

▪ **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المُستأنفة والجنايات.

▪ الملخص التنفيذي:

أولًا.. استقراء الانتهاكات:

شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٦ وقوع ٧٠٩ انتهاك، توزعت هذه الانتهاكات **وفق معيار جنس الصحفي،** كالتالي: وقوع ٣٢١ انتهاكًا بحق صحفيين وإعلاميين، بينما وقع ٢٧٢ انتهاكًا بحق صحفيات وإعلاميات، وقد وثّقنا خلال الفترة نفسها وقوع ١١٤ بحق صحفيين/ات نعرف عددهم/ن ونجهل جنسهم/ن، كما وثّقنا وقوع انتهاك جماعي وحيد، وانتهاك بحق مؤسسة صحفية كاملة.

تصنيف الانتهاكات التي شهدتها شهور «يناير، فبراير، مارس» ٢٠٢٦، **من زاوية نوع الانتهاك،** يكشف، أن ٦٣٣ انتهاكًا وهو ما نِسبته ٨٩,٣٪ من إجمالي الانتهاكات، كانت حجب حقوق مالية، يليه في الترتيب انتهاك «منع التغطية الإعلامية» وقد تكرر وقوعه ٤٦ مرة، ثم يأتي انتهاك «استمرار الحبس على ذمة المحاكمة» الذي تكرر ٦ مرات خلال

الشهور الثلاث، ثم تأتي انتهاكات «تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، الحرمان من المثول أمام القاضي، الحرمان من التواصل مع الدفاع»، وقد تكرر كل واحد منها ٥ مرات، يليها انتهاك «التعدّي بالقول أو التهديد» الذي تكرر ٣ مرات، وفي ذيل الترتيب تأتي انتهاكات: «منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، قبض تعسفي، إخلاء سبيل بكفالة مالية، قرار وقف عن العمل، الحرمان من الحديث للمحكمة، حجب منصة رقمية»؛ إذ تكرر كل منها مرة واحدة.

على مستوى **التصنيف الجغرافي للانتهاكات**، نجد أن محافظة الجيزة هي الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات؛ إذ شهدت وقوع ٦٤٢ انتهاكًا، بينما تأتي محافظة بورسعيد في المركز الثاني؛ إذ شهدت وقوع ٢٩ انتهاكًا، فيما جاءت القاهرة في المركز الثالث حيث شهدت وقوع ٢٤ انتهاكًا، وتأتي محافظة قنا في المركز الرابع إذ شهدت وقوع ٩ انتهاكات خلال الشهور الثلاث، في المركز الخامس جاءت محافظة البحيرة بواقع ٢ انتهاك، في ذيل الترتيب تأتي محافظات «كفر الشيخ، الشرقية، المنيا»، ولكلٍ منها انتهاك وحيد.

أما تصنيف الانتهاكات **وفق معيار نوع التوثيق**، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة، وعددها ٧٠٩ انتهاكًا، تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة للصحفي نفسه الذي تعرض للانتهاك، أو بالرجوع إلى أحد أفراد أسرته، أو من خلال الحضور الميداني في أثناء وقوع الانتهاك، أو عن طريق الإطلاع على مستندات رسمية تؤكد وقوع الانتهاك.

إذا قارنا الانتهاكات الموثقة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، **من زاوية تخصص ضحية الانتهاك**، نجد أن فئة «محرر صحفي» هي الأعلى عرضة للانتهاكات؛ إذ طالها ٤٥٠ انتهاكًا، يليها في الترتيب فئة «مراسل صحفي»؛ حيث وقع بحقها ١٢٤ انتهاكًا، بعدها تأتي فئة «رئيس قسم» التي وثّقنا وقوع ٥٤ انتهاك بحق منتسبيها.

نجد أيضًا، أن فئة «محرر ديسك» وقع بحقها ١٥ انتهاكًا، أما فئة «مدير تحرير» فقد وثّقنا تعرضها إلى ١٤ انتهاكًا، كذلك نجد أن «سكرتير تحرير» أرتكب بحق منتسبيها ١٢ انتهاكًا، أما فئات «نائب رئيس تحرير، رئيس تحرير، مالتيميديا» فقد طال كل فئة منها ٩ انتهاكات، بينما نجد أن فئتي «مصور، كاتب صحفي» قد وقع بحق كل فئة منها ٤ انتهاكات، تأتي بعدهما في الترتيب فئة «متخصص SEO» التي وقع بحقها ٢ انتهاك، وفي ذيل الترتيب تأتي فئات «مقدّم برامج، مترجم، غير محدد التخصص»؛ حيث وقع بحق كل فئة منها انتهاك وحيد.

هل يؤثّر نوع جهة العمل في احتمالات تعرض الصحفي/ة والإعلامي/ة للانتهاكات؟ ذلك ما نحاول الإجابة إليه من خلال التصنيف **وفق معيار «نوع جهة عمل الضحية»**، الذي يكشف أن ٥٦٨ انتهاكًا، وهو ما نِسبته ٨٠,١٪ من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها ٧٠٩ انتهاكًا، وقعت بحق عاملين/ات في مؤسسات إعلامية رقمية/مواقع إلكترونية؛ وهو ما يمكن تفسيره بأن عدد المواقع الإلكترونية أكبر بكثير من الصحف الورقية أو القنوات التلفزيونية، وبالتالي تستقطب عدد واسع من العاملين/ات بالصحافة والإعلام،

وتكون ذات حضور كبير، ومن ثم يكون صحفييها/اتها وإعلامييها/اتها هم الأعلى عُرضة للانتهاكات، فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف أطر الحماية الممنوحة لهؤلاء، بدا واضحا دلالات هذه النِسبة الكبيرة.

أما العاملين/ات في مطبوعات صحفية/ فهم ثاني أكثر الفئات عُرضة للانتهاكات، بواقع ١٣٩ انتهاكًا، بينما يعد العاملين/ات في وسائل إعلام مرئية هم أقل الفئات عُرضة للانتهاكات بواقع ٢ انتهاك خلال ٣ أشهر، هي الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

بخصوص تأثير نمط ملكية وسائل الإعلام على معدل الانتهاكات، نستخدم **معيار ملكية جهة عمل الضحية،** والذي يكشف لنا أن ٦٣٧ انتهاكًا، أي ما نِسبته ٨٩,٤٪ من إجمالي الانتهاكات - وعددها ٧٠٩ انتهاكًا - وقعت بحق مؤسسات صحفية محلية خاصة، بينما وقع ٢٩ انتهاكًا بحق مؤسسات إعلامية مملوكة للحكومة، بينما وقع ٧ انتهاكات بحق مؤسسات صحفية أجنبية؛ وهو ما يعني أن وسائل الإعلام الخاصة هي الأعلى عُرضة للانتهاكات، مقارنة بالحكومي والأجنبي.

أما **معيار طبيعة جهة عمل القائم بالانتهاك،** يكشف لنا أن إدارات المؤسسات الإعلامية هي الجهات الأعلى ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات؛ إذ ارتكبت مؤسسات إعلامية ٦٣٤ انتهاكًا، وهو ما نِسبته ٨٩,٤٪ من العدد الإجمالي للانتهاكات الموثّقة خلال ثلاثة أشهر.

بينما ارتكبت جهات حكومية ٤٣ انتهاكًا بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، أما الجهات القضائية فقد ارتكبت ٢٣ انتهاكًا؛ كلها تجديدات حبس على ذمة التحقيقات، وحبس على ذمة المحاكمة في قضايا نشر، وما يصاحب ذلك عادة من انتهاكات، بينما ارتكب مدنيين/ات ٧ انتهاكات بحق صحفيين/ات، فيما ارتكبت جهات أمنية، وجهات تنظيمية للصحافة والإعلام، انتهاكًا وحيدًا لكل منها.

ثانيًا.. النشاطات الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي:

يُصنف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وفق ثلاث تصنيفات كُبرى.

المعيار الأول: الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي ٥ جهات: «نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام».

وفق هذا المعيار، نجد أن نقابة الصحفيين هي الأعلى نشاطًا بين الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ إذ صدر عنها ٩٣ نشاط خلال الشهور الثلاث التي

يغطيها التقرير.
جاء المجلس الأعلى للإعلام في المركز الثاني؛ إذ صدر عنه ٥٢ نشاط، فيما جاءت الهيئة الوطنية للإعلام في المركز الثالث؛ حيث صدر عنها ٤٣ نشاط، بينما جاءت نقابة الإعلاميين في المركز الرابع؛ حيث صدر عنها ٣٠ نشاط، في نهاية الترتيب جاءت الهيئة الوطنية للصحافة؛ إذ صدر عنها ١٣ نشاط.
وبصورة عامة تكشف هذه الأرقام، أن نقابة الصحفيين كانت الأعلى نشاطًا؛ إذ انفردت بـ ٤٠,٣٪ من إجمالي النشاطات، بينما جاءت أرقام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في المستوى الثاني، بنِسبة ٢٢,٥٪ من العدد الكُلي للنشاطات الصادرة، بعده جاءت الهيئة الوطنية للإعلام، بنسبة نشاط ١٨,٦٪، أما نقابة الإعلاميين، فقد جاءت في المركز الرابع، بنِسبة نشاط ١٢,٩٪ من إجمالي النشاطات، بينما جاءت الهيئة الوطنية للصحافة في نهاية الترتيب بنِسبة ٥,٦٪.

المعيار الثاني: وفق طبيعة كل مؤسسة منها؛ إذ تقسم هذه المؤسسات إلى تصنيفين كبيرين؛ الأول المؤسسات النقابية، وهي: «نقابتي الصحفيين والإعلاميين»، الثاني: المؤسسات الرقابية، وهي: «الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام».
وفق هذا التصنيف، كما سبق وأشرنا، فإن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر تصنف إلى شكلين أساسيين؛ الأول: مؤسسات نقابية، والثاني: مؤسسات رقابية، ووفق هذا المعيار، نجد أن المؤسسات النقابية «نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين» صدر عنهما ١٢٣ نشاطًا، ما نِسبته ٥٣,٢٪ من إجمالي النشاطات، أما المؤسسات الرقابية «الأعلى للإعلام، الوطنية للإعلام، الوطنية للصحافة»؛ فقد صدر عنها مجتمعة ١٠٨ نشاطًا، وهو ما نِسبته ٤٦,٧٪ من إجمالي النشاطات، ما يعني أن المؤسسات النقابية أعلى نشاطًا، بفارق ٦,٥٪ من إجمالي النشاطات الموثقة خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، و عددها ٢٣١ نشاطًا.

المعيار الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر، وهي: «بيان، إعلان، تهنئة، خطاب، تصريح، خبر، نعي، قرار، بروتوكول، تكريم».
أما من زاوية نوع النشاط نفسه، نجد أن أكثر ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، كانت فئة «الإعلان»؛ إذ وثّقنا صدور ٨٧ إعلانًا عن الهيئات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، هذه الإعلانات عن فعّاليات احتفالية أو خدمية أو ترفيهية قدّمتها هذه المؤسسات لجمهورها.
كما صدر عنها ٧٨ خبرًا، عن تطورات في قضايا وملفات وموضوعات تشتغل عليها هذه الجهات، أو عن علاقات وتشبيك واتصالات تجريها هذه الجهات مع مؤسسات ذات

صِلة، كذلك وثّقنا صدور ٢٨ قرار عن هذه الجهات، كما نجد أنها أصدرت ١٤ بيان موقف بخصوص قضية ذات صِلة، أو قضية عامة تمس الجميع في مصر، وصدر عن مسؤوليها ١٣ تصريحًا، وتلقّت ٣ شكاوى، ووقّعت ٢ بروتوكول تعاون، وصدر عن قادتها ٢ خطاب، وفي الأخير نجد أنها مجتمعة صدر عنها نشاط وحيد من كل فئة من هذه الفئات «توصية، رد على شكوى، مدونة سلوك، مبادرة».

وبتتبع ما صدر عن هذه الجهات بشكل تفصيلي، يمكن الكشف عن مخرجات كل مؤسسة أو جهة وفق التوضيح التالي:

أولًا.. المؤسسات النقابية:

١. نقابة الصحفيين:

نقابة الصحفيين هي الأعلى نشاطًا بين الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ إذ صدر عنها ٩٣ نشاطًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توزعت هذه الأنشطة كالتالي: عدد ٥٩ «إعلان» عن نشاط تثقيفي أو تدريبي أو خدمي تقدّمه النقابة، أو إحدى لجانها، يليها صدور عدد ١٧ «خبر» عن تحرّكات مسؤولي النقابة، وعن نشاطات نظمتها، بعدها من حيث الترتيب، تأتي فئة «بيان»؛ إذ صدر عن النقابة عدد ٨ «بيانات موقف»، اشتبكت النقابة ولجانها من خلالهم، مع قضايا ذات صلة بالمجتمع الصحفي، أو قضايا عامة قررت النقابة الاشتباك معها.

في الفترة نفسها، صدر عن النقابة عدد ٦ «قرارات» تتعلّق بعمل النقابة أو بالملف الصحفي، كما أصدر مجلس النقابة مدونة سلوك، وطرحت مبادرة، ووجهت خطاب وحيد لجموع الصحفيين/ات.

٢. نقابة الإعلاميين:

صدر عن نقابة الإعلاميين، خلال شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر)، عدد ٣٠ نشاطًا، توزعت كالتالي: عدد ١٧ خبرًا، عن نشاطات الهيئة وتحركات النقيب، عدد ٦ إعلان عن فعّاليات نظمتها النقابة، تدريبية أو خدمية أو ترفيهية.

كما أصدرت خلال الفترة نفسها، عدد ٣ بيانات موقف بخصوص قضايا مهمة تمس عمل النقابة أو دورها في المجتمع، كما صدر عن نقيب الإعلاميين ٢ تصريح، أيضًا أصدرت النقابة قرار وحيد، وصدر عنها خطاب رسمي وحيد.

ثانيًا.. المؤسسات الرقابية:

١. المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام هي المؤسسة الأبرز في الجهات الرقابية المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، قد لا تكون الهيئة هي الجهة الأعلى نشاطًا، لكن نشاطاتها ذات تأثير واسع من جِهة، وذات طابع سُلطوي من جهة أخرى.
صدر عن المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد ٥٢ نشاطًا، جاءت كالتالي: عدد ٢٠ خبرًا عن نشاطات المجلس وتحرّكات مسؤوليه، وما يتعلّق به من قضايا وملفات، كما صدر عن المجلس عدد ١٧ قرار، وعدد ٥ إعلانات عن نشاطات تدريبية، أو تثقيفية، أو تنظيمية، نظّمها المجلس، وعدد ٤ تصريحات أطلقها مسؤولين/ات للمجلس.
كما تلقّى المجلس ٣ شكاوى، وأصدر ٢ بيان موقف، وأخيرًا صدر عنه رد على شكوى وُجهت إليه.

٢. الهيئة الوطنية للصحافة:

الهيئة الوطنية للصحافة هي أقل الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي نشاطًا، ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى طبيعة الدور الذي تضطلع به، وهو إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، لذلك كل نشاطاتها تتعلق بذلك، صرف بدلات ومكافآت نهاية الخدمة للمُحالين على المعاش، الحسابات الختامية للمؤسسات الصحفية القومية.. إلخ.
وقد صدر عن الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد ١٣ نشاط، توّزعت كالتالي: عدد ٦ إعلانات عن نشاطات وفعّاليات تنظيمية أو تثقيفية أو خدمية قدّمتها الهيئة، وعدد ٥ أخبار عن نشاطات الهيئة وتحرّكات مسؤوليها واتصالاتهم/ن، وأخيرًا نشاط وحيد عن كل فئة من هاتين الفئتين «بروتوكول، قرار».

٣. الهيئة الوطنية للإعلام:

الهيئة الوطنية للإعلام، هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة «ماسبيرو»، وخلال الأشهر الثلاث الماضية صدر عن الهيئة ٤٣ نشاط، وقد جاءت نشاطات الهيئة كالتالي: عدد ١٩ «خبر» عن نشاطات الهيئة وتحركات مسؤوليها، ثم عدد ١١ «إعلان» عن نشاطات تثقيفية أو تدريبية أو تنظيمية قدّمتها الهيئة، وعدد ٧ «تصريح» لرئيس الهيئة ومسؤوليها، كما صدر عنها ٣ قرارات، وأخيرًا أصدرت بيان وحيد، وتوصية وحيدة، ووقّعت بروتوكول تعاون واحد.

ثالثًا.. أبرز قضايا المجتمع الصحفي والإعلامي خلال الربع الرابع من العام:

نتناول في هذا الجزء أهم التطوّرات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، وفي هذا السياق نتناول هنا، قضية الحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات، خاصةً مع الأزمات المتكررة في هذا الملف خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما نستعرض أحدث التطورات في ملف الصحفيين/ات المحبوسين/ات.

▪ المحور الأول:

العرض البياني والإحصائي للانتهاكات التي شهدها الربع الأول من عام ٢٠٢٦

يعالج هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي سجّلها المرصد خلال شهور «يناير - فبراير - مارس» من العام ٢٠٢٦؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، وهو ما يمثّل مُقدّمة ضرورية للحد من تكرارها، وتخفيف حِدتها.

١. توزيع الانتهاكات وفقًا لجنس الضحية:

شهد الربع الأول من عام ٢٠٢٦ وقوع ٧٠٩ انتهاكًا، توزعت هذه الانتهاكات وفق معيار جنس الصحفي، كالتالي: وقوع ٣٢١ انتهاكًا بحق صحفيين وإعلاميين، بينما وقع ٢٧٢ انتهاكًا بحق صحفيات وإعلاميات، وقد وثّقنا خلال الفترة نفسها وقوع ١١٤ بحق صحفيين/ات نعرف عددهم/ن ونجهل جنسهم/ن، كما وثقنا وقوع انتهاك جماعي وحيد، وانتهاك بحق مؤسسة صحفية كاملة.

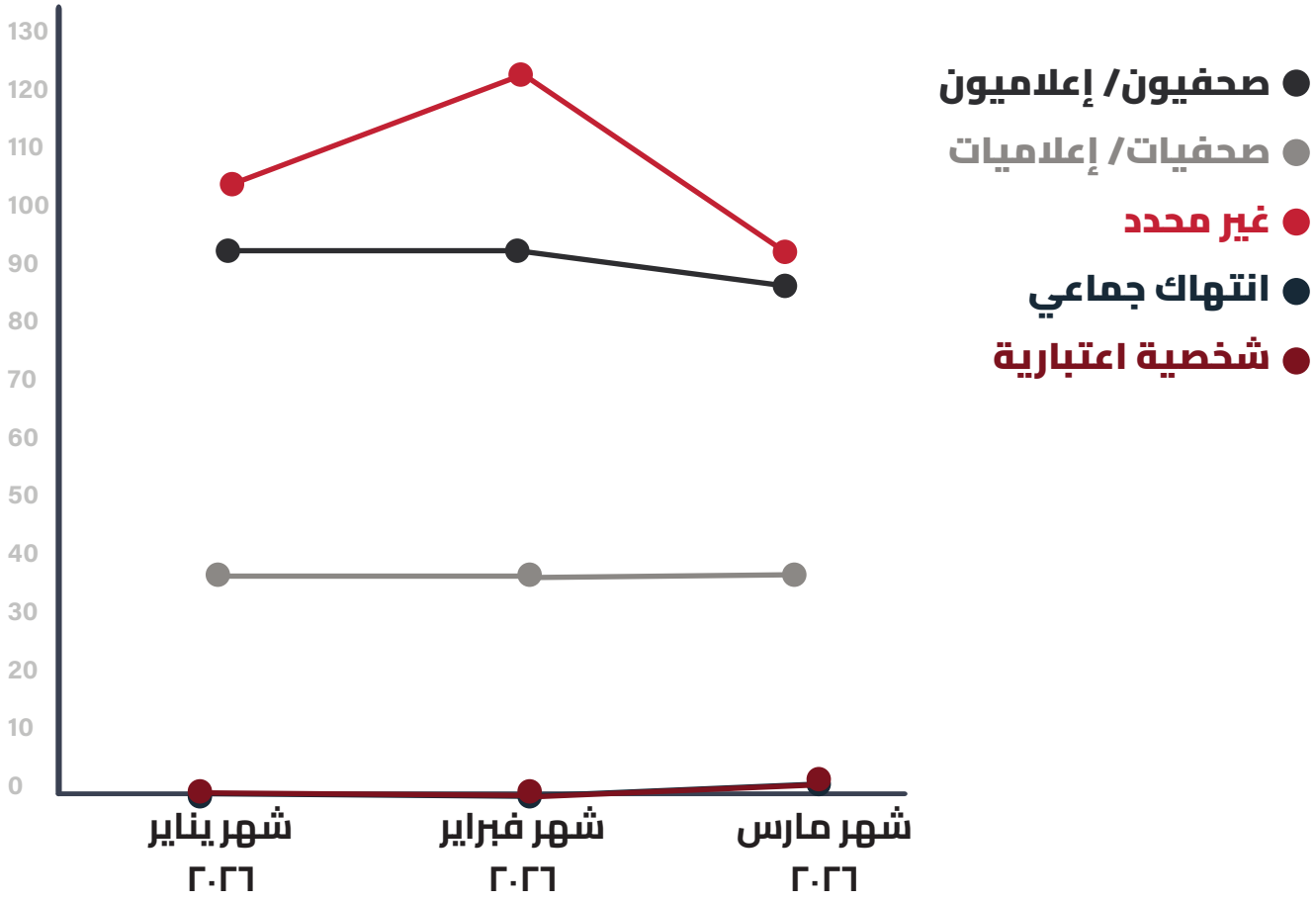

٢. توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك:

تصنيف الانتهاكات التي شهدتها شهور «يناير، فبراير، مارس» ٢٠٢٦، من زاوية نوع الانتهاك، يكشف، أن ٦٣٣ انتهاكًا، وهو ما نسبته ٨٩,٣٪ من إجمالي الانتهاكات، كانت حجب حقوق مالية، يليه في الترتيب انتهاك «منع التغطية الإعلامية» وقد تكرر وقوعه ٤٦ مرة، ثم يأتي انتهاك «استمرار الحبس على ذمة المحاكمة» الذي تكرر ٦ مرات خلال الشهور الثلاث، ثم تأتي انتهاكات «تجديد الحبس على ذمة التحقيقات، الحرمان من المثول أمام القاضي، الحرمان من التواصل مع الدفاع» وقد تكرر كل واحد منها ٥ مرات، يليها انتهاك «التعدي بالقول أو التهديد» الذي تكرر ٣ مرات، وفي ذيل الترتيب تأتي انتهاكات «منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، قبض تعسفي، إخلاء سبيل بكفالة مالية، قرار وقف عن العمل، الحرمان من الحديث للمحكمة، حجب منصة رقمية»؛ إذ تكرر كل منها مرة واحدة.

	شهر يناير ٢٠٢٦	شهر فبراير ٢٠٢٦	شهر مارس ٢٠٢٦
حجب حقوق مالية	211	211	211
منع التغطية الإعلامية	10	32	4
استمرار الحبس على ذمة المحاكمة	2	2	2
تجديد الحبس على ذمة التحقيقات	2	2	1
الحرمان من المثول أمام القاضي	2	2	1
الحرمان من التواصل مع الدفاع	2	2	1

	شهر يناير ٢٠٢٦	شهر فبراير ٢٠٢٦	شهر مارس ٢٠٢٦
التعدي بالقول أو التهديد	3	0	0
منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي	1	0	0
قبض تعسفي	1	0	0
إخلاء سبيل بكفالة مالية	1	0	0
قرار وقف عن العمل	1	0	0
الحرمان من الحديث للمحكمة	0	1	0
حجب منصة رقمية	0	0	1

٣. توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي:

على مستوى التصنيف الجغرافي للانتهاكات، نجد أن محافظة الجيزة هي الأعلى من حيث أعداد الانتهاكات؛ إذ شهدت وقوع ٦٤٢ انتهاكًا، بينما تأتي محافظة بورسعيد في المركز الثاني؛ إذ شهدت وقوع ٢٩ انتهاكًا، فيما جاءت القاهرة في المركز الثالث حيث شهدت وقوع ٢٤ انتهاكًا، تأتي محافظة قنا في المركز الرابع؛ إذ شهدت وقوع ٩ انتهاكات خلال الشهور الثلاث، في المركز الخامس جاءت محافظة البحيرة بواقع ٢ انتهاك، في ذيل الترتيب تأتي محافظات «كفر الشيخ، الشرقية، المنيا»، ولكلٍ منها انتهاكًا وحيدًا.

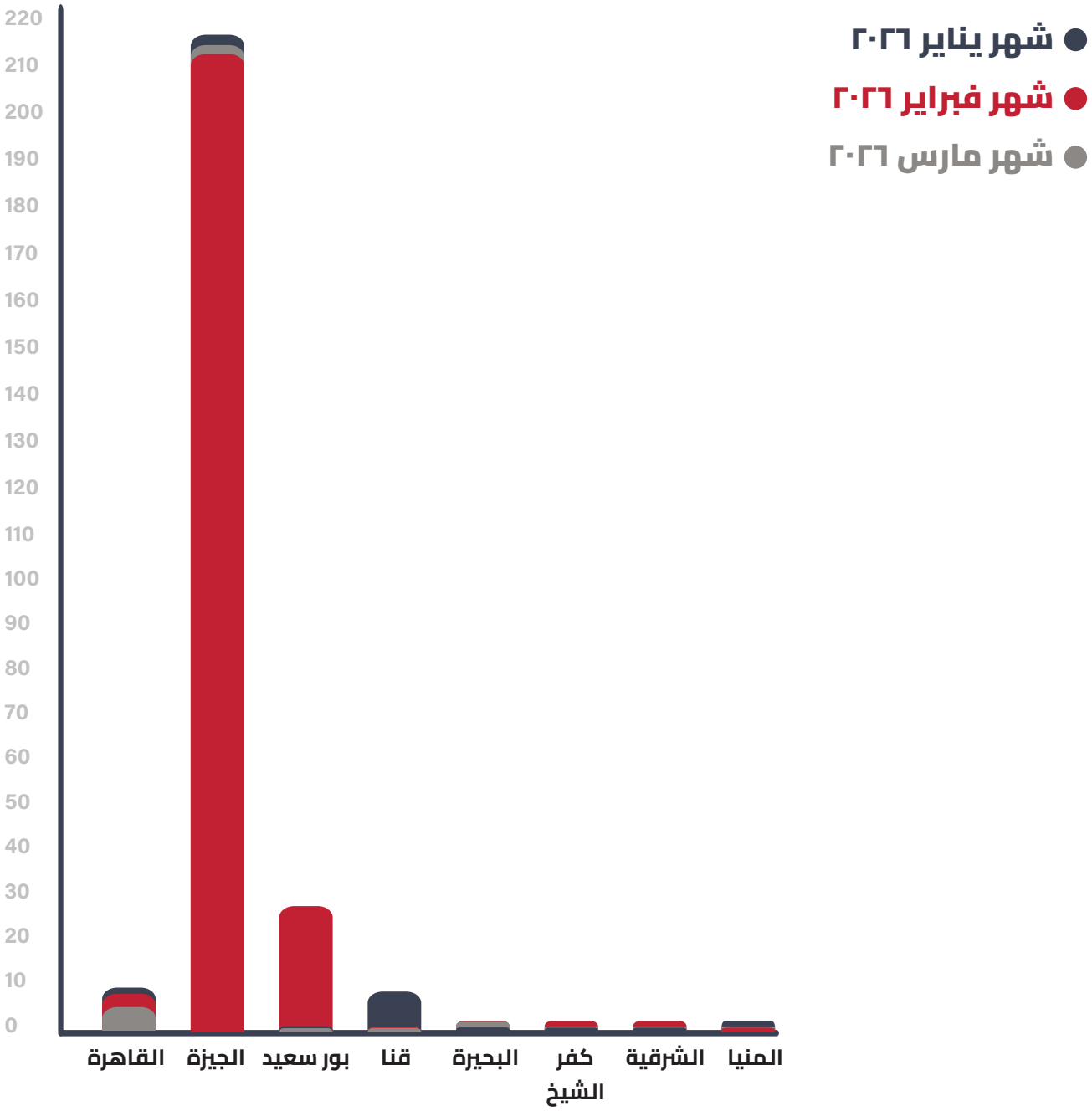

٤. توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق:

أما تصنيف الانتهاكات وفق معيار نوع التوثيق، نجد أن كل الانتهاكات المرصودة، وعددها ٧٠٩ انتهاكًا، تم توثيقها بصورة مباشرة، عبر العودة للصحفي/ة نفسه/ا الذي/التي تعرّض للانتهاك، أو بالرجوع إلى أحد أفراد أسرته/ا، أو من خلال الحضور الميداني في أثناء وقوع الانتهاك، أو عن طريق الإطلاع على مستندات رسمية تؤكد وقوع الانتهاك.

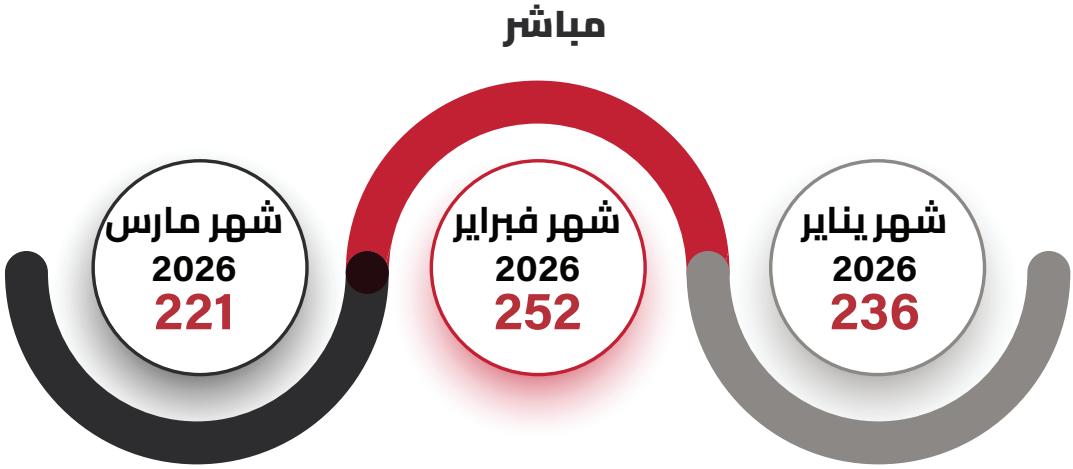

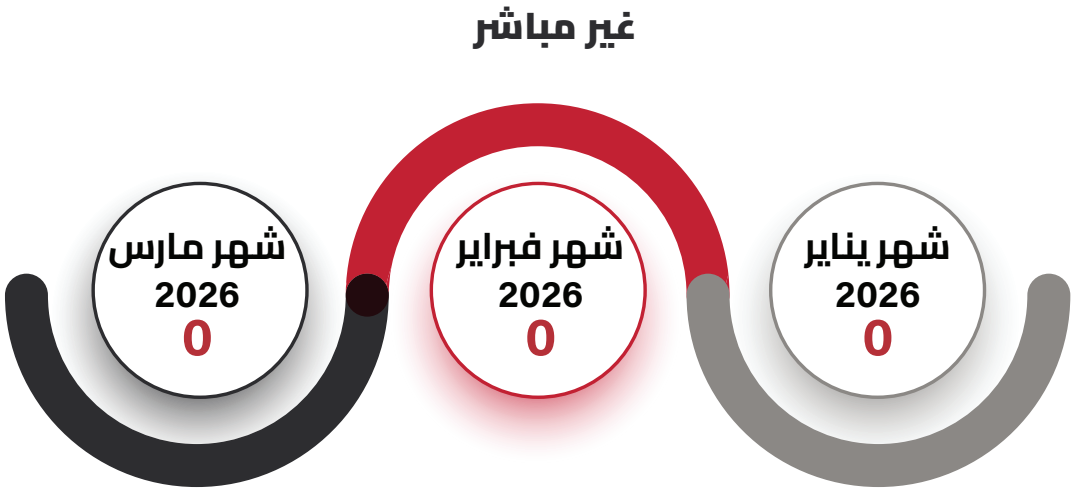

٥. توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

إذا قارنا الانتهاكات الموثقة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، من زاوية تخصص ضحية الانتهاك، نجد أن فئة «محرر صحفي» هي الأعلى عرضة للانتهاكات؛ إذ طالها ٤٥٠ انتهاكًا، يليها في الترتيب فئة «مراسل صحفي»؛ حيث وقع بحقها ١٢٤ انتهاك، بعدها تأتي فئة «رئيس قسم» التي وثّقنا وقوع ٥٤ انتهاكًا بحق منتسبيها.

نجد أيضًا، أن فئة «محرر ديسك» وقع بحقها ١٥ انتهاكًا، أما فئة «مدير تحرير» فقد وثّقنا تعرّضها إلى ١٤ انتهاكًا، كذلك نجد أن «سكرتير تحرير» أرتكب بحق منتسبيها ١٢ انتهاكًا، أما فئات «نائب رئيس تحرير، رئيس تحرير، مالتيميديا» فقد طال كل فئة منها ٩ انتهاكات، بينما نجد أن فئتي «مصور، كاتب صحفي» قد وقع بحق كل فئة منها ٤ انتهاكات، تأتي بعدهما في الترتيب فئة «متخصص SEO» التي وقع بحقها ٢ انتهاك، وفي ذيل الترتيب تأتي فئات «مقدّم برامج، مترجم، غير محدد التخصص» حيث وقع بحق كل فئة منها انتهاك وحيد.

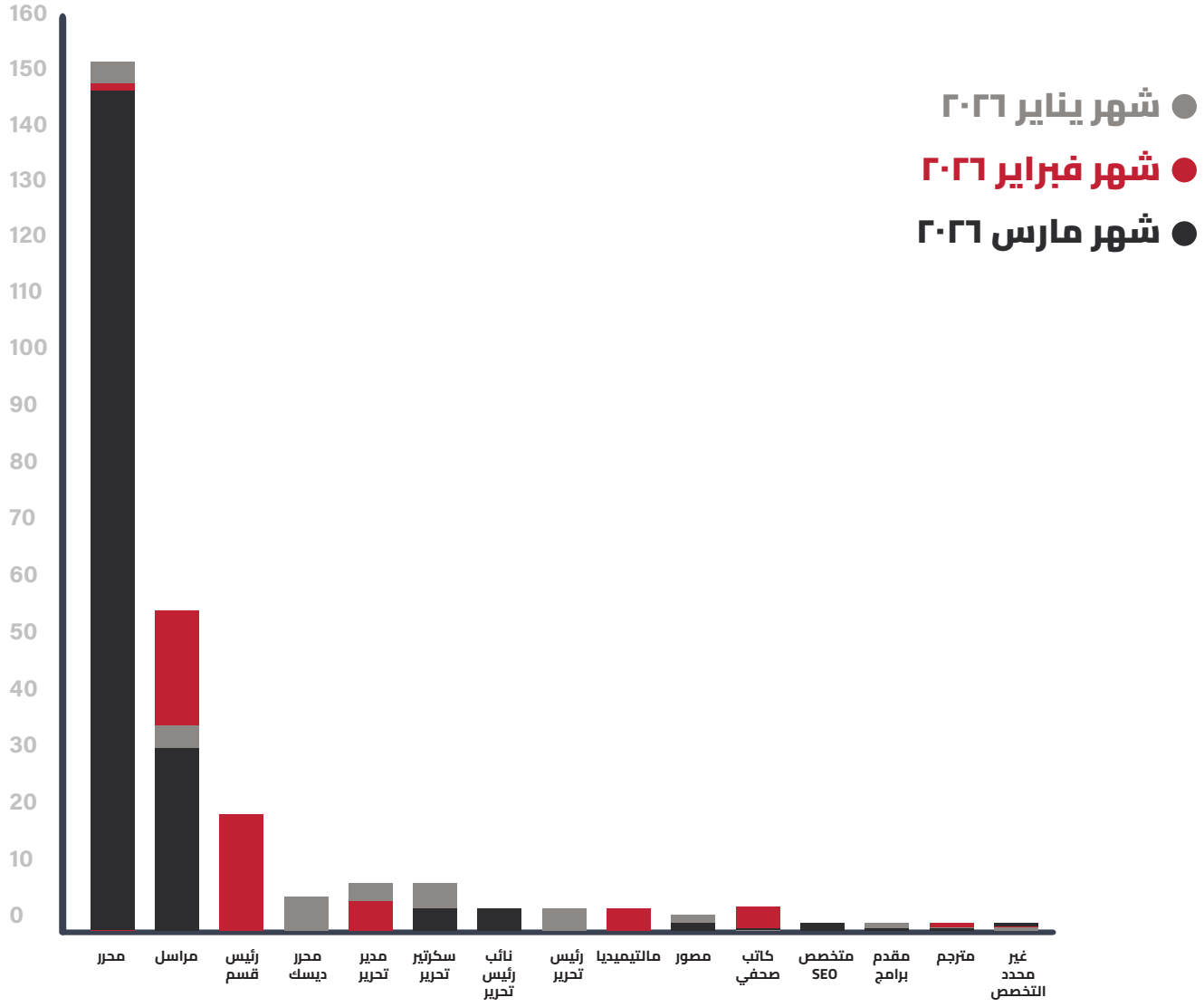

٦. توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل الضحية:

هل يؤثّر نوع جهة العمل في احتمالات تعرض الصحفي/ة والإعلامي/ة للانتهاكات؟ ذلك ما نحاول الإجابة إليه من خلال التصنيف وفق معيار «نوع جهة عمل الضحية»، الذي يكشف أن ٥٦٨ انتهاكًا، وهو ما نسبته ٨٠٫١٪ من إجمالي الانتهاكات البالغ عددها ٧٠٩ انتهاكًا، وقعت بحق عاملين/ات في مؤسسات إعلامية رقمية/مواقع إلكترونية؛ وهو ما يمكن تفسيره بأن عدد المواقع الإلكترونية أكبر بكثير من الصحف الورقية أو القنوات التلفزيونية، وبالتالي تستقطب عدد واسع من العاملين/ات بالصحافة والإعلام، وتكون ذات حضور كبير، ومن ثم يكون صحفييها/اتها وإعلامييه/اتها هم الأعلى عُرضة للانتهاكات، فإذا أضفنا إلى ذلك ضعف أطر الحماية الممنوحة لهؤلاء، بدا واضحًا دلالات هذه النسبة الكبيرة.

أما العاملين/ات في مطبوعات صحفية فهم ثاني أكثر الفئات عُرضة للانتهاكات، بواقع ١٣٩ انتهاكًا، بينما يعد العاملين/ات في وسائل إعلام مرئية هم أقل الفئات عُرضة للانتهاكات بواقع ٢ انتهاك خلال ٣ أشهر، هي الفترة التي يغطيها هذا التقرير.

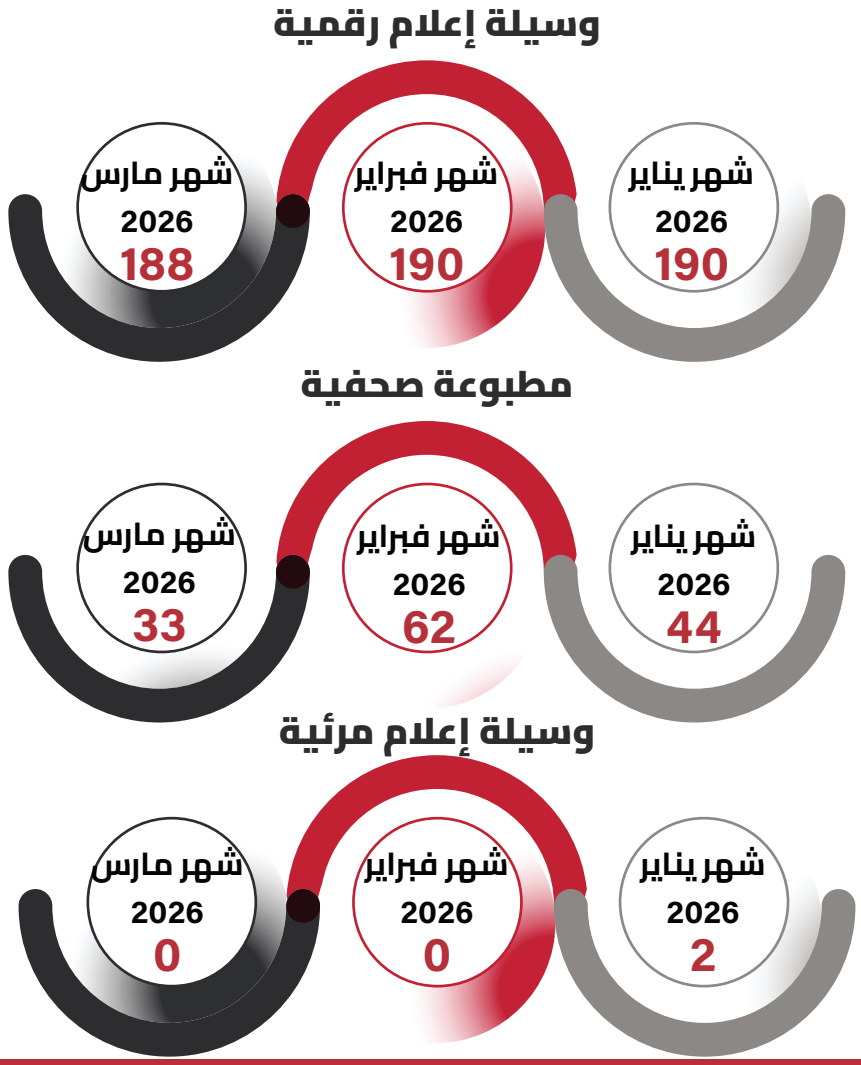

٧. توزيع الانتهاكات وفقًا لملكية جهة عمل الضحية:

بخصوص تأثير نمط ملكية وسائل الإعلام على مُعدّل الانتهاكات، نستخدم معيار ملكية جهة عمل الضحية، والذي يكشف لنا أن ٦٣٧ انتهاكًا، وهو ما نِسبته ٨٩,٤٪ من إجمالي الانتهاكات - وعددها ٧٠٩ انتهاكًا - وقعت بحق مؤسسات صحفية محلية خاصة، بينما وقع ٢٩ انتهاكًا بحق مؤسسات إعلامية مملوكة للحكومة، بينما وقع ٧ انتهاكات بحق مؤسسات صحفية أجنبية؛ وهو ما يعني أن وسائل الإعلام الخاصة هي الأعلى عُرضة للانتهاكات، مُقارنة بالحكومي والأجنبي.

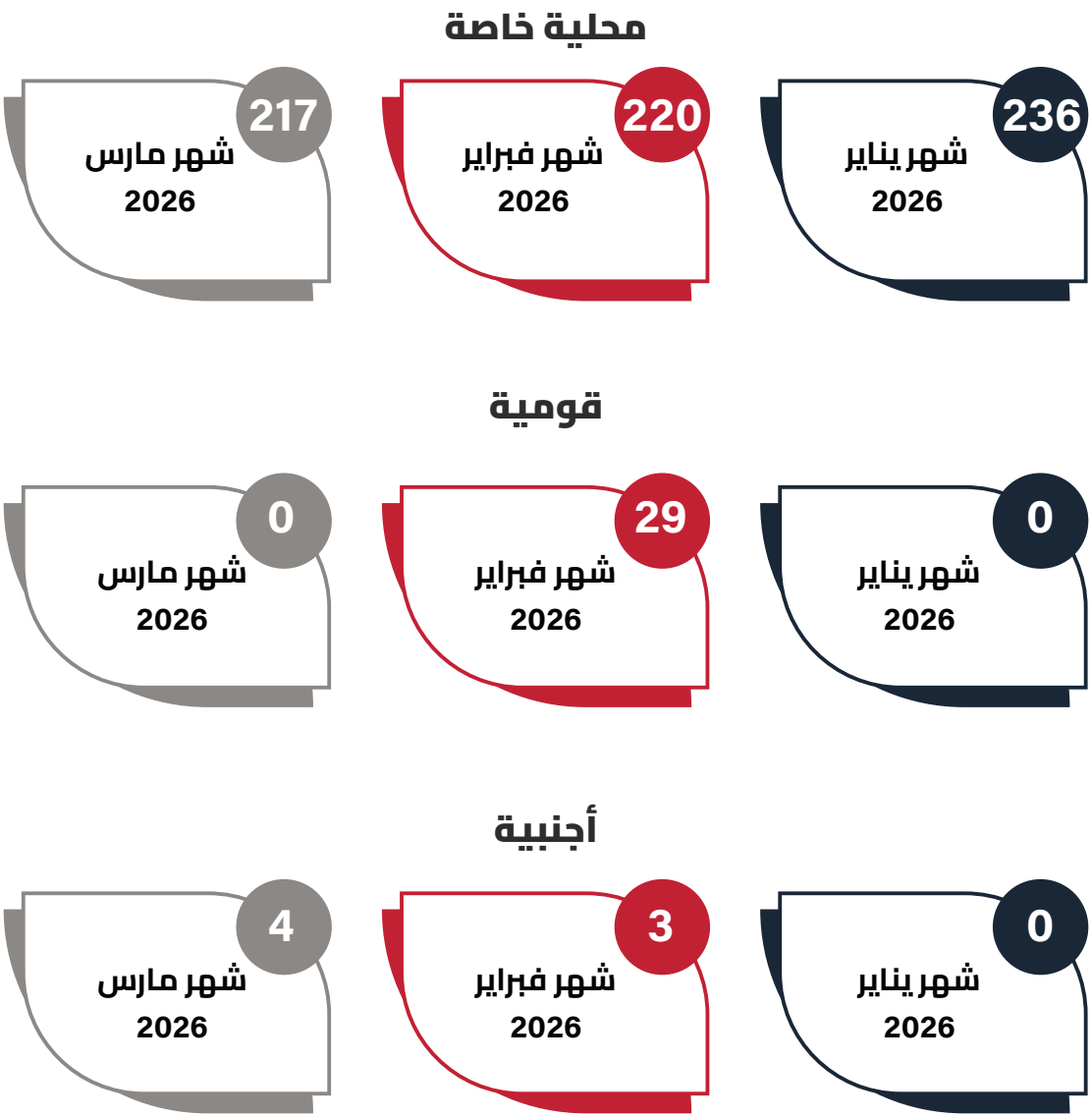

٨.توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع جهة عمل القائم بالانتهاك:

أما معيار طبيعة جهة عمل القائم بالانتهاك، يكشف لنا أن إدارات المؤسسات الإعلامية هي الجهات الأعلى ارتكابًا للانتهاكات بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات؛ إذ ارتكبت مؤسسات إعلامية ٦٣٤ انتهاكًا وهو ما نسبته ٨٩,٤٪ من العدد الإجمالي للانتهاكات الموثّقة خلال ثلاث أشهر.

بينما ارتكبت جهات حكومية ٤٣ انتهاكًا بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، أما الجهات القضائية فقد ارتكبت ٢٣ انتهاكًا؛ كلها تجديدات حبس على ذمة التحقيقات، وحبس على ذمة المحاكمة في قضايا نشر، وما يصاحب ذلك عادة من انتهاكات، بينما ارتكب مدنيين/ات ٧ انتهاكات بحق صحفيين/ات، فيما ارتكبت جهات أمنية، وجهات تنظيمية للصحافة والإعلام، انتهاكًا وحيدًا لكل منها.

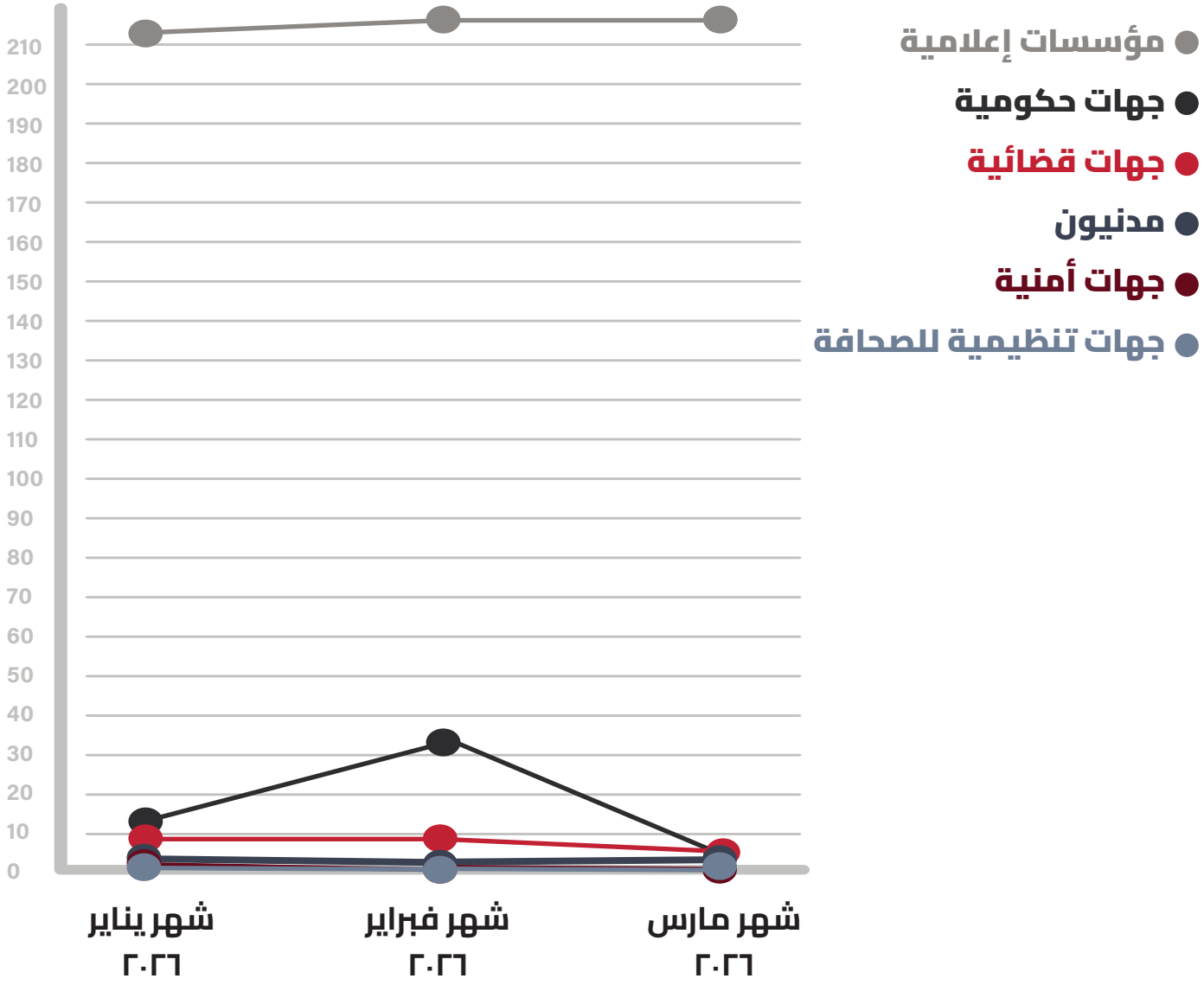

▪ المحور الثاني:

مُستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الأول من ٢٠٢٦

يتناول هذا القسم من التقرير أبرز ما صدر عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، وكذلك أهم المستجدات التي طرأت على هذه الجهات، هذه الجهات هي:

أولًا: مؤسسات نقابية (نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين).

ثانيًا: مؤسسات رقابية (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

مع تصنيف ما صدر عن الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق معايير ٣ كبري:

المعيار الأول: معيار الجهة التي صدر عنها هذه النشاطات، وهي ٥ جهات (نقابة الصحفيين، نقابة الإعلاميين، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام).

المعيار الثاني: وفق طبيعة الجهة المصدرة للقرار؛ حيث تقسيم هذه الصادرات على محورين كبيرين؛ **المحور الأول** ما يصدر عن الجهات النقابية، ويقُصد بها ما يصدر عن نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين، و**المحور الثاني** ما يصدر عن الجهات الرقابية، وتُشير إلى (الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام).

المعيار الثالث: هو الاقتراب مما صدر عن الجهات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر وفق نوع الصادر؛ إذ لدينا تصنيفات لما صدر وهي: (بيان- إعلان- تهنئة- خطاب- تصريح- خبر- نعي- قرار- بروتوكول- تكريم).

مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه المستجدات جاءت معوّقة ومؤثّرة بالسلب على حرية العمل الصحفي والإعلامي، وبعضها جاء مؤثّرًا بالسلب أيضًا على الحقوق الاقتصادية للعاملين/ات بالمجال، في حين يأتي بعضها مُنظّمًا للحقوق والواجبات، طبقًا لمبادئ

الدستور ومواد القانون المصري.

أولًا.. الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق معيار اسم الجهة:

وفق معيار الجهة التي صدر عنها النشاط، نجد أن نقابة الصحفيين هي الأعلى نشاطًا بين الجهات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ إذ صدر عنها ٩٣ نشاط خلال الشهور الثلاث التي يغطيها التقرير.

جاء المجلس الأعلى للإعلام في المركز الثاني؛ إذ صدر عنه ٥٢ نشاط، فيما جاءت الهيئة الوطنية للإعلام في المركز الثالث؛ حيث صدر عنها ٤٣ نشاط، بينما جاءت نقابة الإعلاميين في المركز الرابع؛ حيث صدر عنها ٣٠ نشاط، في نهاية الترتيب جاءت الهيئة الوطنية للصحافة؛ إذ صدر عنها ١٣ نشاط.

وبصورة عامة تكشف هذه الأرقام، أن نقابة الصحفيين كانت الأعلى نشاطًا؛ إذ انفردت بـ ٤٠,٣٪ من إجمالي النشاطات، بينما جاءت أرقام المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في المستوى الثاني، بنِسبة ٢٢,٥٪ من العدد الكُلي للنشاطات الصادرة، بعده جاءت الهيئة الوطنية للإعلام، بنسبة نشاط ١٨,٦٪، أما نقابة الإعلاميين، فقد جاءت في المركز الرابع، بنِسبة نشاط ١٢,٩٪ من إجمالي النشاطات، بينما جاءت الهيئة الوطنية للصحافة في نهاية الترتيب بنِسبة ٥,٦٪.

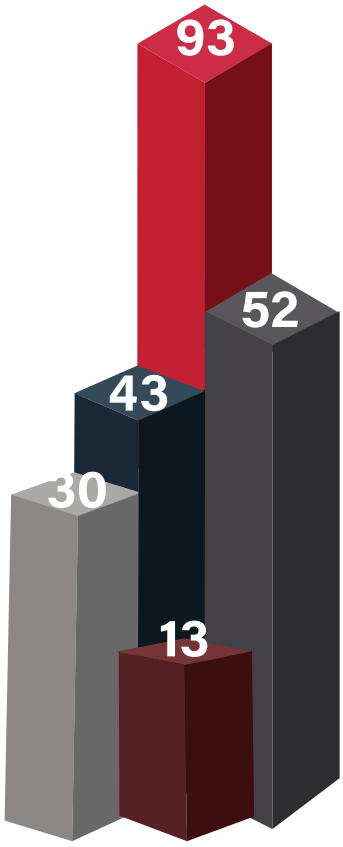

ثانيًا.. الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق طبيعة الجهة:

كما سبق وأشرنا، فإن الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر تصنف إلى شكلين أساسيين؛ الأول: مؤسسات نقابية، والثاني: مؤسسات رقابية، ووفق هذا المعيار، نجد أن المؤسسات النقابية «نقابة الصحفيين ونقابة الإعلاميين» صدر عنهما ١٢٣ نشاطًا، ما نِسبته ٥٣,٢٪ من إجمالي النشاطات، أما المؤسسات الرقابية «الأعلى للإعلام، الوطنية للإعلام، الوطنية للصحافة»؛ فقد صدر عنها مجتمعة ١٠٨ نشاطًا، وهو ما نِسبته ٤٦,٧٪ من إجمالي النشاطات، ما يعني أن المؤسسات النقابية أعلى نشاطًا، بفارق ٦,٥٪ من إجمالي النشاطات الموثقة خلال الربع الأول من ٢٠٢٦، و عددها ٢٣١ نشاطًا.

ثالثًا.. الصادر عن الجهات المعنية بالصحافة والإعلام وفق نوع المحتوى:

لو قارنا النشاطات الصادرة عن الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر، من زاوية نوع النشاط نفسه الصادر عن هذه الجهات، نجد أن أكثر ما صدر عنها كانت فئة «الإعلان»؛ إذ وثّقنا صدور ٨٧ إعلانًا عن الهيئات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، هذه الإعلانات عن فعّاليات احتفالية أو خدمية أو ترفيهية قدّمتها هذه المؤسسات لجمهورها.

كما صدر عنها ٧٨ خبرًا، عن تطورات في قضايا وملفات وموضوعات تشتغل عليها هذه الجهات، أو عن علاقات وتشبيك واتصالات تجريها هذه الجهات مع مؤسسات ذات صِلة، كذلك وثّقنا صدور ٢٨ قرار عن هذه الجهات، كما نجد أنها أصدرت ١٤ بيان موقف بخصوص قضية ذات صِلة، أو قضية عامة تمس الجميع في مصر، وصدر عن مسؤوليها ١٣ تصريحًا، وتلقّت ٣ شكاوى، ووقّعت ٢ بروتوكول تعاون، وصدر عن قادتها ٢ خطاب، وفي الأخير نجد أنها مجتمعة صدر عنها نشاط وحيد من كل فئة من هذه الفئات «توصية، رد على شكوى، مدونة سلوك، مبادرة».

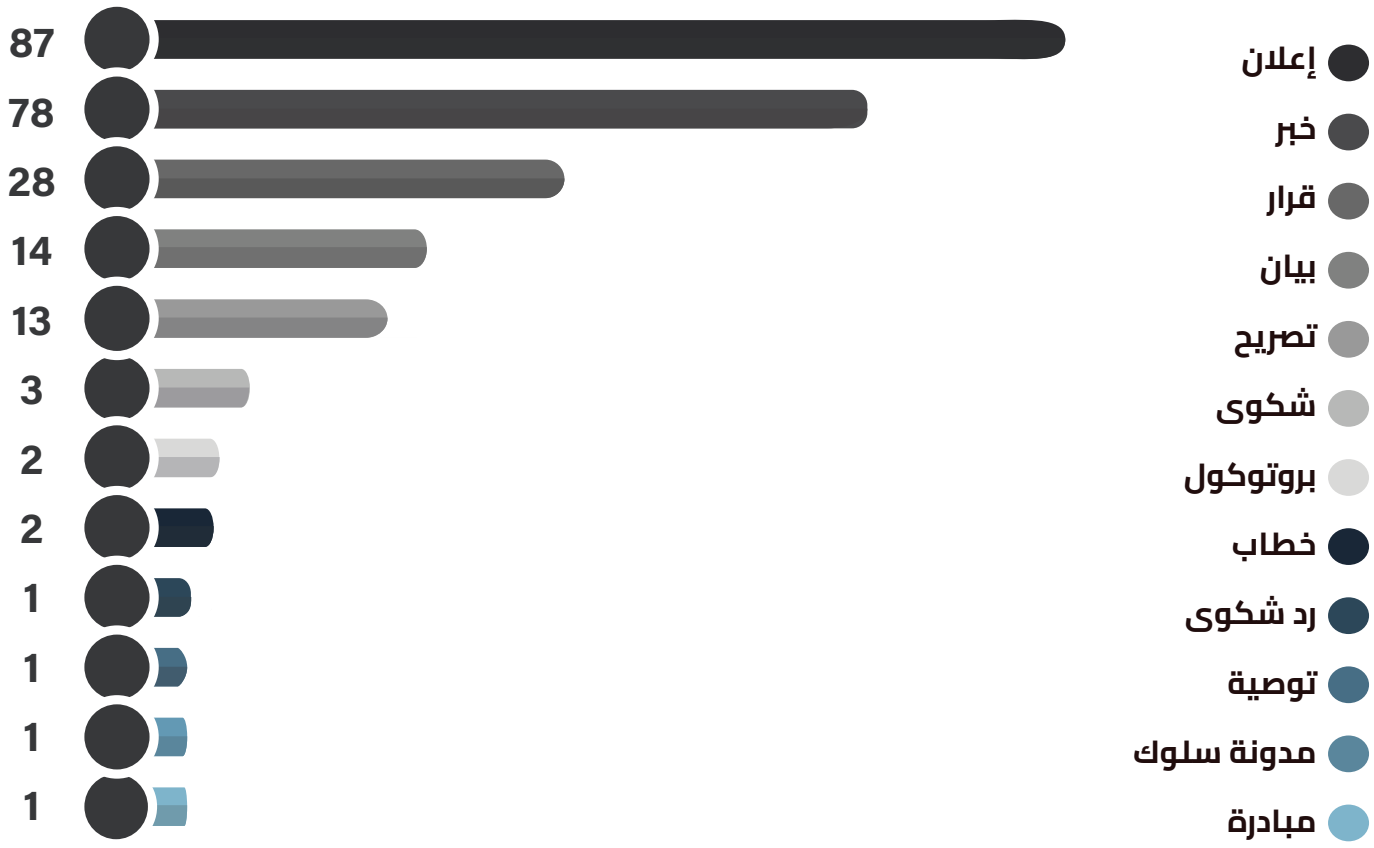

النشاطات التفصيلية الصادرة عن المؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر:

بعد أن رصدنا بصورة إجمالية النشاطات الصادرة عن المؤسسات المُنظمة للعمل الصحفي والإعلامي، خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، نتناول في هذه السطور -إحصائيًا- النشاطات الصادرة عن كل مؤسسة من تلك المؤسسات، مع التذكير بأننا من الناحية المنهجية، نقسّم الجهات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر إلى قسمين؛ **الأول:** المؤسسات النقابية، **الثاني:** الجهات الرقابية.

أولًا.. المؤسسات النقابية:

١. نقابة الصحفيين:

نقابة الصحفيين هي الأعلى نشاطًا بين الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ إذ صدر عنها ٩٣ نشاطًا خلال الفترة التي يغطيها التقرير، توزعت هذه الأنشطة كالتالي: عدد ٥٩ «إعلان» عن نشاط تثقيفي أو تدريبي أو خدمي تقدّمه النقابة، أو إحدى لجانها، يليها صدور عدد ١٧ «خبر» عن تحرّكات مسؤولي النقابة، وعن نشاطات نظمتها، بعدها من حيث الترتيب، تأتي فئة «بيان»؛ إذ صدر عن النقابة عدد ٨ «بيانات موقف»، اشتبكت النقابة ولجانها من خلالهم، مع قضايا ذات صلة بالمجتمع الصحفي، أو قضايا عامة قررت النقابة الاشتباك معها.
في الفترة نفسها، صدر عن النقابة عدد ٦ «قرارات» تتعلّق بعمل النقابة أو بالملف الصحفي، كما أصدر مجلس النقابة مدونة سلوك، وطرحت مبادرة، ووجهت خطاب وحيد لجموع الصحفيين/ات.

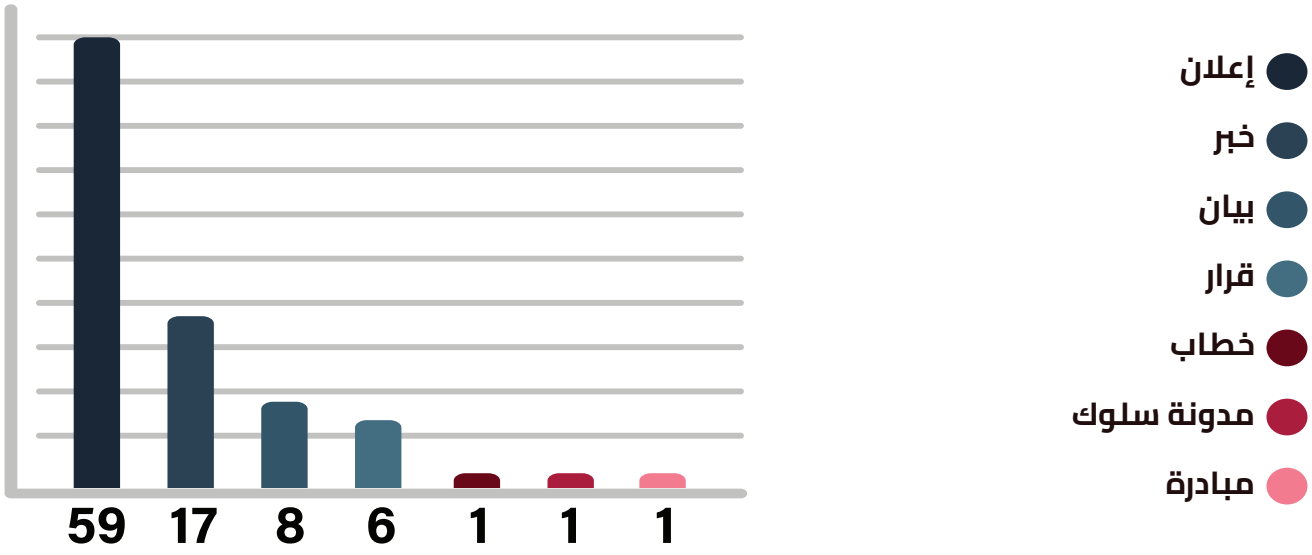

أهم ما صدر عن نقابة الصحفيين:

على مستوى الخدمات:

أعلنت نقابة الصحفيين، في الأول من يناير ٢٠٢٦، عن طرح ٢٠ وحدة في مدينة الصحفيين، بمساحة ١٦٠ مترًا كاملة التشطيب (١٢٠ مترًا صافيًا غير شاملة الخدمات)، بقيمة ٢ مليون جنيهٍ للوحدة، على أن يتم دفع مقدم حجز ٧٥٠ ألف جنيه، ويتم تقسيط باقي المبلغ على ٨ أقساط نصف سنوية بواقع قسط كل ٦ أشهر، طبقًا لنظام التقسيط المتبع بالمدينة، كذلك أعلنت لجنة الحج والعمرة بنقابة الصحفيين عن بدء تحصيل رسوم العمرة المقرر سفرها خلال شهر فبراير القادم، مع السماح للصحفيين/ات بالتقسيط من الراتب أو المعاش أو بدل التدريب، كما أعلنت لجنة المرأة بالتعاون مع شركة توزيع للأسواق إحدى شركات دار نهضة مصر للنشر، عن إطلاق معرضها السنوي للكتب والأدوات المدرسية بنظام (Online)، لخدمة الزملاء الصحفيين وأسرهم، وتيسير الحصول على كل المستلزمات التعليمية، لمدة أسبوعين، أما الخصومات؛ فالكتب الخارجية: خصم يصل إلى ٢٢٪، الأدوات المدرسية: خصم يبدأ من ٢٤٪، ويرتفع إلى ٣٦٪ عند الشراء بقيمة ٢٠٠٠ جنيهًا فأكثر، مع تسهيلات للسداد/التقسيط. كما أعلنت لجنة النشاط عن عدد من الرحلات، إلى الأقصر وأسوان، الغردقة، شرم الشيخ ودهب، مدينة العين، نادي الرياضات البحرية بمدينة الغردقة.

في مجال تطوير المهنة:

أعلنت النقابة عن دورة مجانية لتدريب المدربين في مجال التدريب الصحفي، يقدمها الخبيران عمر مصطفى صحفي وخبير في الإعلام الرقمي، منى عبدالمقصود أستاذ مساعد بكلية الإعلام جامعة القاهرة، لمدة ٤ أيام تدريبية، من ٢٤ - ٢٧ يناير ٢٠٢٦، ٣ جلسات يوميًا، كذلك دورة تدريبية في السلامة والأمان الرقمي بالتعاون مع الاتحاد الدولي للصحفيين، كما أعلنت لجنة تطوير المهنة والتدريب عن توفير منحة تدريبية لصحفيي/ات محافظات القناة وسيناء، كذلك أعلنت عن دورة تدريبية عن «الصحافة الاستقصائية في العصر الرقمي والمصادر المفتوحة OSINT».

على صعيد الحقوق والحريات:

وافق مجلس النقابة، بالإجماع، على قرار لجنة القيد بشطب عبدالرحيم علي، مالك جريدة «البوابة نيوز» من جداول النقابة؛ وذلك لمخالفته نص المادة (٥) فقرة (أ) من قانون نقابة الصحفيين رقم (٧٦) لسنة ١٩٧٠. وأدان المجلس بالإجماع الممارسات الصادرة عن إدارة

جريدة «البوابة نيوز» ومالكها، الذين استخدموا (بودي جارد) في ترهيب المعتصمين/ات، ومحاولة فض الاعتصام السلمي بالقوة، وكذلك منع الصحفيين/ات المعتصمين/ات من الصعود لمقر عملهم/ن، والتعدي على حقهم/ن في العمل بقطع الكهرباء عن مقر الجريدة، وإغلاق الحسابات الخاصة بهم/ن على اللوحة الإلكترونية للموقع الصحفي، وكذلك جريمة الامتناع عن صرف أجور المعتصمين/ن منذ شهرين.

كما أعلنت لجنة الحريات بالنقابة، عن كامل تضامنها النقابي والمهني مع الكاتب الصحفي حسام الكاشف، وستة من الزملاء العاملين بمؤسسة «أخبار اليوم»، وذلك في مواجهة القرارات التعسفية الصادرة بحقهم بالإيقاف عن العمل والإحالة للتحقيق، كذلك أعلنت اللجنة عن أعلنت اللجنة عن تضامنها الكامل مع الزميل الصحفي فارس فؤاد، المحرر بموقع «القاهرة ٢٤»، الذي ألقت قوات الأمن القبض عليه من منزله، وأبدت اللجنة اعتراضها على طريقة القبض على الزميل من محل سكنه، على خلفية اتهامه بنشر أخبار كاذبة، مؤكدة أن نصوص القانون والدستور تتيح بدائل قانونية تبدأ بحق الرد عبر إرسال تصحيح الخبر إلى الموقع محل النشر حتى يتمكن من تصحيح الخطأ إن وجد، وتتضمن استدعاء الزميل وإخطار النقابة للحضور معه، دون اللجوء لإجراءات القبض والاحتجاز.

فيما يتعلّق بالتغطية الصحفية:

أصدر نقيب الصحفيين بيانًا شدد فيه على أن نشر فيديوهات ضحايا التنمر أو الإيذاء، أو الكشف عن معلومات شخصية عن الفتيات والفتيان، الذين تعرّضوا لانتهاكات، يمثّل إخلالًا جسيمًا بأخلاقيات المهنة، مُذكرًا، بأن حماية الضحايا وكرامتهم/ن أولوية قصوى، داعيًا إلى تجنب لوم الضحية أو تبرير الفعل، مع تحري الدقة والمسؤولية، مشيرًا إلى أن التغطية الإعلامية لقضايا العنف يجب أن تراعي الحساسية المفرطة لهذه الموضوعات، وأن تقدّم رسالة توعوية تسهم في ردع الجناة، وتشجيع الضحايا على الإبلاغ، لا في ترهيبهم/ن ودفعهم/ن للصمت، مشددًا على أن المتهمين/ات أيضًا لهم حقوق في طريقة تناولهم/ن بالنشر دون إطلاق أحكام مُسبقة بإدانتهم/ن أو تبرئتهم/ن، مناشدًا جميع الصحفيين/ات أن يكونوا سندًا للضحايا لا جزءًا من معاناتهم/ن؛ فحماية خصوصية الضحايا وصون كرامتهم/ن، هو حماية للمهنة نفسها، ورسالتها النبيلة.

نقابة الإعلاميين:

صدر عن نقابة الإعلاميين، خلال شهور (أكتوبر، نوفمبر، ديسمبر)، عدد ٣٠ نشاطًا، توزعت كالتالي: عدد ١٧ خبرًا، عن نشاطات الهيئة وتحركات النقيب، عدد ٦ إعلان عن فعّاليات نظمتها النقابة، تدريبية أو خدمية أو ترفيهية.

كما أصدرت خلال الفترة نفسها، عدد ٣ بيانات موقف بخصوص قضايا مهمة تمس

عمل النقابة أو دورها في المجتمع، كما صدر عن نقيب الإعلاميين ٢ تصريح، أيضًا أصدرت النقابة قرار وحيد، وصدر عنها خطاب رسمي وحيد.

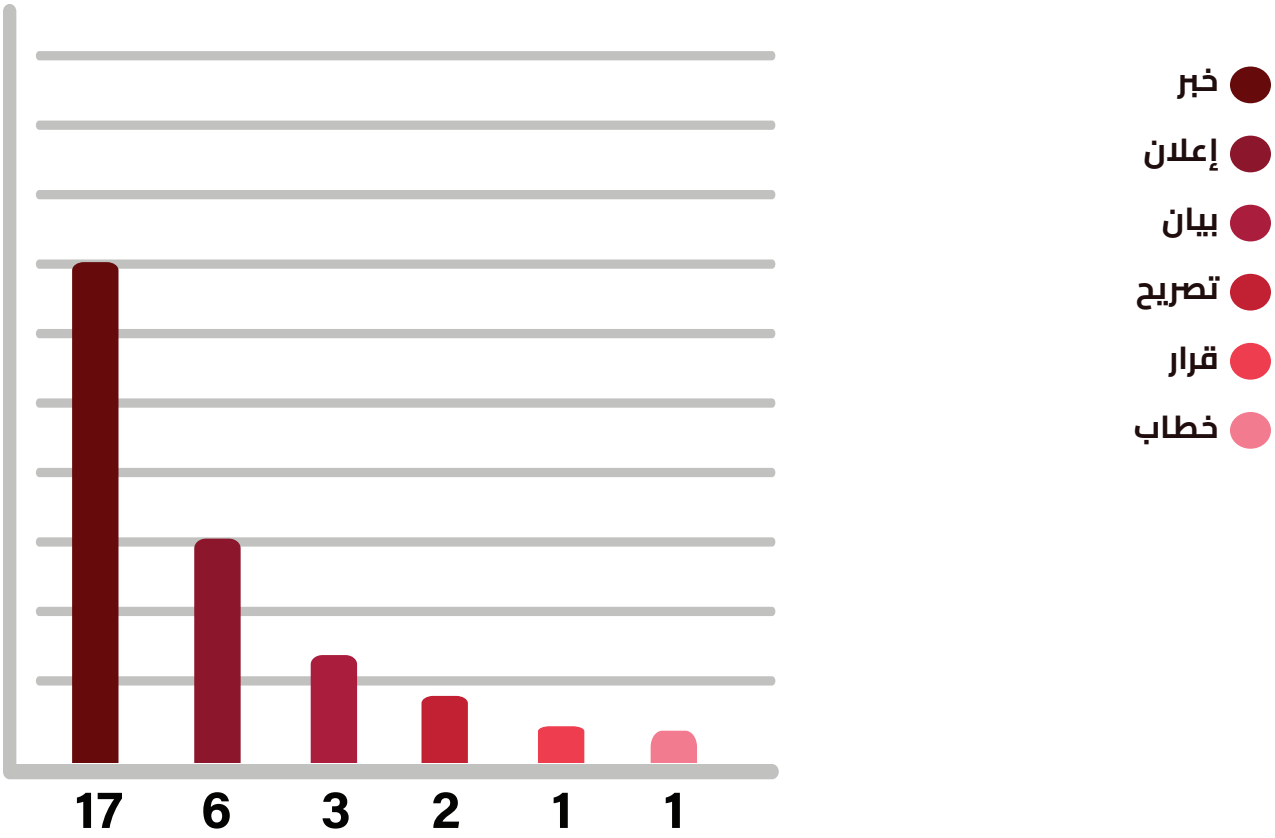

أهم ما صدر عن نِقابة الإعلاميين:

على مستوى الخدمات:

حرصت نقابة الإعلاميين على توفير خدمات جادة لأعضائها، في هذا السياق جرى الإعلان عن لقاء نقيب الإعلاميين، بالمهندس خالد صديق، رئيس مجلس إدارة صندوق التنمية الحضرية التابع لرئاسة مجلس الوزراء؛ وذلك لبحث آليات التعاون المشترك بين الجانبين في عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، والعمل على توفير وحدات سكنية لائقة للسادة الإعلاميين.
وقد ذكر نقيب الإعلاميين أن هناك عدد من بروتوكولات التعاون المشترك مع جهات مختلفة، والتي تشمل تدريب وتأهيل الكوادر الإعلامية، وإنشاء مراكز متخصصة لمكافحة الشائعات، إلى جانب العمل على تحسين جودة حياة الإعلاميين/ات في جمهورية مصر العربية، وتوفير حياة كريمة لهم، بما يسهم في دعم دورهم/ن المهني، وتمكينهم/ن من أداء رسالتهم/ن الإعلامية للمجتمع على أكمل وجه.
وقد أعلنت النقابة بالفعل، في ١٣ يناير ٢٠٢٦، عن تسلّم وحدات مشروع «سكن مصر الإنتاج الإعلامي» المخصصة لأعضاء نقابة الإعلاميين من وزارة الإسكان، كما أعلنت في وقت لاحق عن تفاصيل الحجز واشتراطاته، في السياق ذاته، أعلنت النقابة عن تسلّم وحدات مشروع «كمباوند جنة» بمدينة السادس من أكتوبر، المُخصصة لأعضائها.

على صعيد الأدوار التي تلعبها النقابة:

فقد خاطبت الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة الرسمية والخاصة المُرخص بها في جمهورية مصر العربية، لمطالبتها بسرعة تقنين أوضاع العاملين/ات بها في الشُعب الخمسة، وهي: الإعداد، والتقديم، والإخراج، والتحرير، والمراسلة الإعلامية، وأكدت النقابة أن هذه الخطوة تأتي ضمن خطتها الدورية لضبط المشهد الإعلامي، وتنظيم العمل داخل الوسائل الإعلامية، وضمان ممارسة المهنة من خلال أطر قانونية سواءً كان القيد في سجلات النقابة، أو الحصول على تصاريح لمزاولة المهنة، وذلك للحفاظ على الرسالة الإعلامية المهنية، وشددت على جميع الوسائل الإعلامية بعدم السماح لأي شخص بممارسة النشاط الإعلامي دون القيد أو الحصول على تصريح مزاولة المهنة الصادر عن النقابة.
كما أعلنت النقابة أنها أصدرت عددًا من القرارات التنظيمية غير المُعلنة، التي تقضي بمنع ظهور الأشخاص الذين يمارسون العمل الإعلامي، دون قيد أو تصريح مزاولة المهنة، وذلك في إطار جهودها المستمرّة لضبط المشهد الإعلامي داخل جمهورية مصر العربية، وأن هذه القرارات جاءت بعد رصد عدد من المخالفات من خلال المرصد الإعلامي التابع لها؛

حيث تبيّن قيام بعض الأشخاص بممارسة النشاط الإعلامي دون القيد بسجلات النقابة أو الحصول على تصاريح مزاولة المهنة، وأكدت أنها منحت فرصًا متعددة لوسائل الإعلام لتوفيق أوضاع العاملين/ات بها، مع التشديد على ضرورة الالتزام بتطبيق وإنفاذ أحكام القانون، وعدم السماح لأي شخص بممارسة النشاط الإعلامي في الشعب الخمس: الإعداد، والتقديم، والإخراج، والمراسلة، والتحرير، سواء في الوسائل الإعلامية المرئية أو المسموعة، الرسمية أو الخاصة، داخل جمهورية مصر العربية، دون القيد بالنقابة أو الحصول على تصريح رسمي لمزاولة المهنة.
كذلك أفادت أنها تواصل جهودها المكثّفة بالتعاون والتنسيق الدائم مع النيابات العامة، وإدارات البحث الجنائي، في مختلف أنحاء الجمهورية، للتحقق من مدى قيد المشتغلين/ات بالعمل الإعلامي في جداول النقابة، ورصد كل من ينتحل صفة "إعلامي" دون وجه حق .

ثانيًا.. المؤسسات الرقابية:

١. المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام:

المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، هي المؤسسة الأبرز في الجهات الرقابية المعنية بتنظيم المشهد الصحفي والإعلامي في مصر، قد لا تكون الهيئة هي الجهة الأعلى نشاطًا، لكن نشاطاتها ذات تأثير واسع من جهة، وذات طابع سُلطوي من جهة أخرى.
صدر عن المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد ٥٢ نشاطًا، جاءت كالتالي: عدد ٢٠ خبرًا عن نشاطات المجلس وتحرّكات مسؤوليه، وما يتعلّق به من قضايا وملفات، كما صدر عن المجلس عدد ١٧ قرار، وعدد ٥ إعلانات عن نشاطات تدريبية، أو تثقيفية، أو تنظيمية، نظّمها المجلس، وعدد ٤ تصريحات أطلقها مسؤولين/ات للمجلس.
كما تلقّى المجلس ٣ شكاوى، وأصدر ٢ بيان موقف، وأخيرًا صدر عنه رد على شكوى وُجهت إليه.

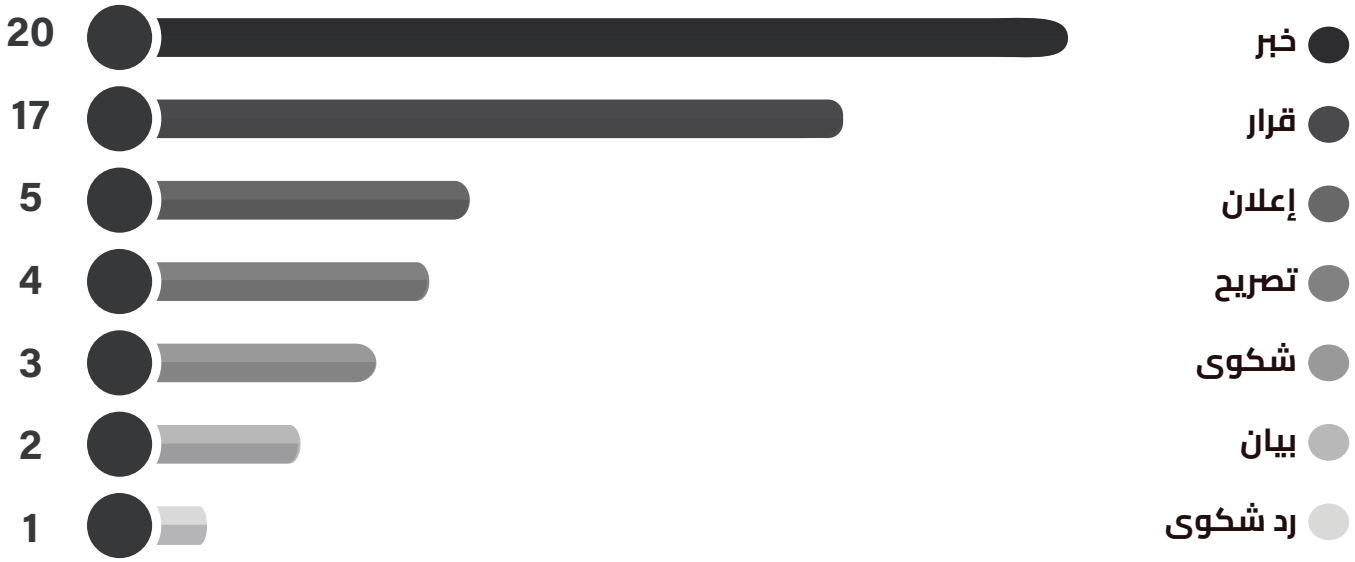
20
17
5
4
3
2
1
خبر
قرار
إعلان
تصريح
شكوى
بيان
رد شكوى

أهم ما صدر عن المجلس:

ملف الحريات الإعلامية:

في إطار سياسات المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في ضبط المشهد الإعلامي، أصدر المجلس عِدة قرارات في هذا السياق، منها:

(١) إلزام جميع الوسائل الإعلامية الخاضعة لأحكام القانون رقم (١٨٠) لسنة ٢٠١٨، بمنع ظهور الكابتن/ أحمد حسام ميدو، لحين انتهاء التحقيق معه، وذلك لما صدر عنه من تصريحات تحمل إساءة وتشكيك في الإنجازات الرياضية التي حققها المنتخب الوطني المصري خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠، أثناء استضافته في بودكاست تقديم أبو المعاطي زكي، عبر حساباته الإلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي. وبعد انتهاء التحقيقات قرر المجلس منع ظهور أحمد حسام ميدو لمدة شهرين.

(٢) استدعاء المسؤول عن إدارة صفحة إسلام صادق على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك، بناءً على الشكوى المُقدمة من وكيل الكابتن حسام حسن، المدير الفني للمنتخب الوطني، والكابتن إبراهيم حسن، مدير الكرة بالمنتخب، بشأن ما تضمّنته بعض المواد المنشورة عبر الصفحة من مخالفات للضوابط والمعايير والأكواد الصادرة عن المجلس، وتمس الجهاز الفني للمنتخب الوطني المصري، وتكرار ذلك في تصريحات لأحد البرامج الإذاعية.

العمل الصحفي والإعلامي:

(١) قرر المجلس إلزام المؤسسات الصحفية والإعلامية والمواقع بمنع تداول المحتوى المصور لواقعة إجبار شاب على ارتداء ملابس سيدة مع حذف المقطع من المواقع الإلكترونية.

(٢) وقف عرض برنامج «السر في الحدوتة» تقديم سارة هادي، المُذاع على قناة «الحدث اليوم»؛ بسبب ما تضمّنته الحلقة المذاعة يوم ١٤ فبراير، من مخالفات، و استدعاء المُمثل القانوني للقناة، مع إلزام جميع الوسائل الإعلامية بمنع ظهور مُقدمة البرنامج وضيف الحلقة، المتُهم في قضية تحرش بأنثى ما زالت قيد تحقيقات النيابة العامة، وذلك لحين انتهاء لجنة الشكاوى بالمجلس من فحص الواقعة، وإجراء التحقيقات اللازمة.

(٣) إصدار عدد من القرارات بناءً على ما أوصت به لجنة الشكاوى، جاءت كالتالي: إلزام جميع الوسائل الإعلامية بمنع ظهور سارة هادي - مقدمة برنامج «السر في الحدوتة» - الذي يبث على قناة «الحدث اليوم» لمدة ثلاثة أشهر، وإلزام قناة «الحدث اليوم» بأداء جزاء مالي مقداره ٥٠ ألف جنيه على خلفية استضافة القناة أحد المتهمين في قضية تحرش وتناول تفاصيلها، إلزام قناة «النهار» الفضائية بأداء جزاء مالي قدره ١٥٠ ألف جنيه، بسبب مخالفة الأكواد والمعايير، وعدم احتفاظ القناة بتسجيلات توثيقية كاملة لكل البرامج والمواد التي بثتها لمدة إثنى عشر شهرًا بالمخالفة للقانون، وإلزام قناة «هي» الفضائية بأداء جزاء مالي قدره ١٠٠ ألف جنيه، وإنذارها بإلغاء الترخيص وذلك لبثها محتوى يخالف التخصص الصادر لها من المجلس، وإلزام جميع الوسائل الإعلامية بمنع ظهور الطبيب ضياء العوضي، بناءً على القرار الصادر من نقابة أطباء مصر بإسقاط عضويته لثبوت قيامه بتقديم معلومات طبية غير مثبتة علميًا، الأمر الذي من شأنه تضليل الجمهور والإضرار بالصحة العامة، وحجب الموقع الإلكتروني «العاصمة ٢٤»؛ بسبب ممارسته للنشاط دون الحصول على ترخيص. حجب الحسابين الإلكترونيين «حديث مصر»، «العاصمة ٢٤» على مواقع التواصل الاجتماعي؛ لبثهما أخبار كاذبة، ومخاطبة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لاتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ قرار المجلس.

(٤) إلزام جميع الوسائل الإعلامية بمنع ظهور المذيعة فرح علي، مقدمة برنامج «الزمالك نيوز» على قناة الزمالك لمدة شهر، مع إلزام قناة الزمالك بأداء مبلغ مالي قدره ١٠٠ ألف جنيه لمخالفة الأكواد والمعايير.

الهيئة الوطنية للصحافة:

الهيئة الوطنية للصحافة هي أقل الجهات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي نشاطًا، ولعل ذلك يعود في جانب منه إلى طبيعة الدور الذي تضطلع به، وهو إدارة المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، لذلك كل نشاطاتها تتعلّق بذلك، صرف بدلات ومكافآت نهاية الخدمة للمُحالين على المعاش، الحسابات الختامية للمؤسسات الصحفية القومية.. إلخ.
وقد صدر عن الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، عدد ١٣ نشاط، توّزعت كالتالي: عدد ٦ إعلانات عن نشاطات وفعّاليات تنظيمية أو تثقيفية أو خدمية قدّمتها الهيئة، وعدد ٥ أخبار عن نشاطات الهيئة وتحرّكات مسؤوليها واتصالاتهم/ن، وأخيرًا نشاط وحيد عن كل فئة من هاتين الفئتين «بروتوكول، قرار».

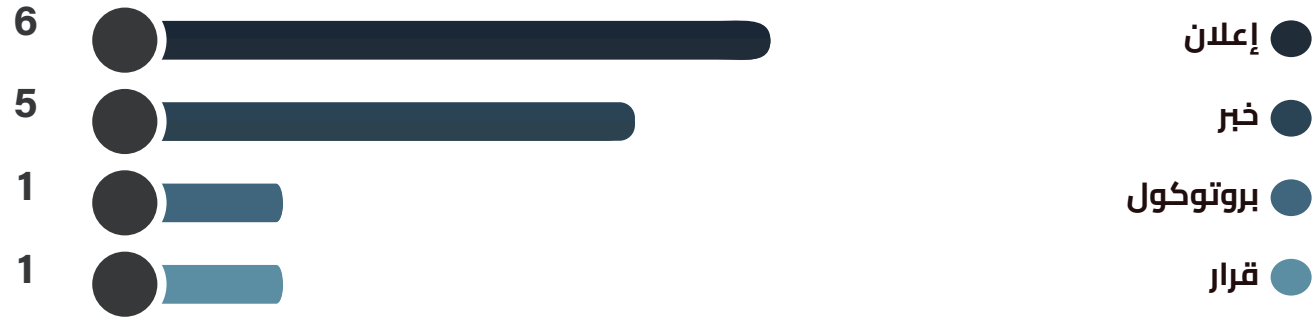

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للصحافة :

فضلًا عن الإعلان عن صرف بدل التدريب أو صرف مكافأة نهاية الخدمة للزملاء/ات المحالين على المعاش، وهي أكثر الأخبار ظهورًا على حسابات الهيئة، نجد أنها أعلنت عن:

(١) توقيع مؤسسة الأهرام والتليفزيون المصري، في ٥ يناير ٢٠٢٦، بروتوكول تعاون، برعاية الهيئة الوطنية للصحافة والإعلام، لتعزيز المحتوى الإعلامي المشترك، وبهدف إرساء شراكة استراتيجية وتكامل القدرات والموارد لتقديم محتوى إعلامي متطور ومؤثّر.

(٢) القرار الصادر في ١٣ يناير ٢٠٢٦، بالموافقة على صرف علاوة خاصة بقيمة ٢٥٠ جنيهًا لجميع العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية مراعاة للظروف المعيشية، كما اعتمدت الهيئة المذكرة المقدمة من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية بصرف علاوة دورية لجميع العاملين قدرها ٣٥٠ جنيهًا كحد أقصى، و ٢٥٠ جنيهًا كحد أدنى، بما جملته ٦٠٠ جنيهًا كحد أقصى، و٥٠٠ جنيهًا كحد أدنى.

الهيئة الوطنية للإعلام:

الهيئة الوطنية للإعلام، هي الجهة المسؤولة عن القنوات التلفزيونية القومية، أو المملوكة للدولة «ماسبيرو»، وخلال الأشهر الثلاث الماضية صدر عن الهيئة ٤٣ نشاط، وقد جاءت نشاطات الهيئة كالتالي: عدد ١٩ «خبر» عن نشاطات الهيئة وتحركات مسؤوليها، ثم عدد ١١ «إعلان» عن نشاطات تثقيفية أو تدريبية أو تنظيمية قدّمتها الهيئة، وعدد ٧ «تصريح» لرئيس الهيئة ومسؤوليها، كما صدر عنها ٣ قرارات، وأخيرًا أصدرت بيان وحيد، وتوصية وحيدة، ووقّعت بروتوكول تعاون واحد.

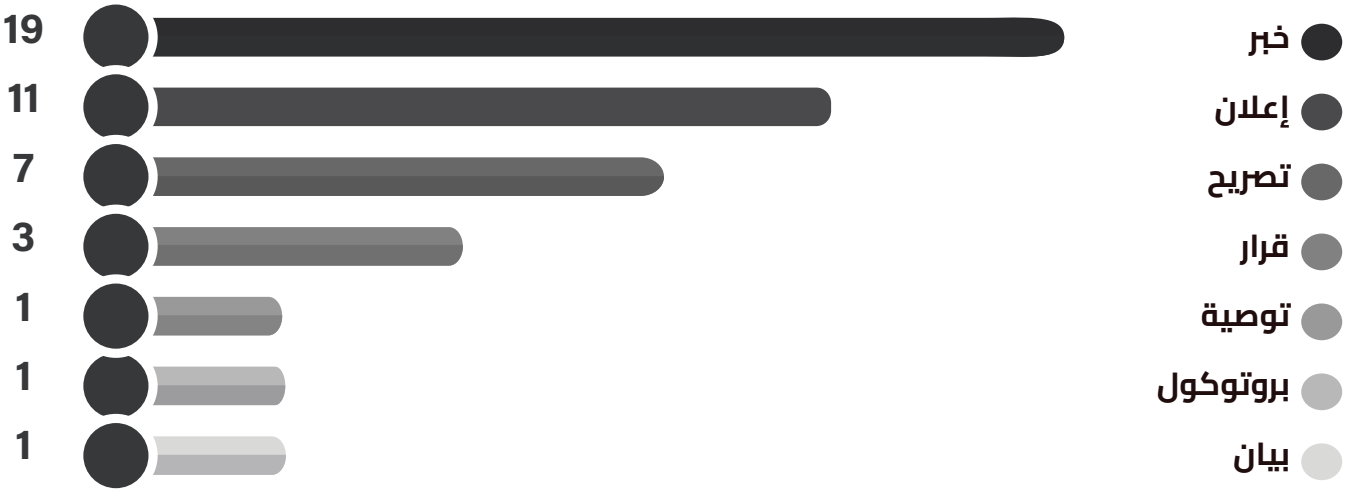

أهم ما صدر عن الهيئة الوطنية للإعلام:

العاملين في الهيئة:

تنظيم فعاليات دورة «الاستراتيجية والأمن القومي رقم ١» المخصصة لأكاديمية ماسبيرو ، والتي انعقدت في الفترة من ١٨ إلى ٢٤ يناير ٢٠٢٦ ، وحملت اسم دورة عبدالقادر حاتم، في إطار تفعيل بروتوكول التعاون الذي تم توقيعه بين الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية والهيئة الوطنية للإعلام.
صرف أربعة أشهر من متجمد العلاوة الاستثنائية لعام ٢٠١٨، على أن يتم الصرف قبل عيد الفطر المبارك.

البنية التحتية للهيئة:

افتتاح استوديو النشرات الجديد لقناة النيل الدولية، والانتهاء من تحديث المقر الإداري للقناة، فيما تتواصل أعمال تطوير استوديو البرامج، تمهيداً لاستكمال منظومة التحديث الشامل.

▪ المحور الثالث

أبرز الأحداث خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦

نتناول في هذا الجزء أهم التطوّرات التي شهدها المجتمع الصحفي والإعلامي في مصر، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وفي هذا النطاق نتناول هنا، قضية الحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات، خاصةً مع الأزمات المتكررة في هذا الملف خلال الفترة التي يغطيها التقرير، كما نستعرض أحدث التطورات في ملف الصحفيين المحبوسين.

الحقوق الاقتصادية للصحفيين/ات

في القضية الأولى: لا تزال قضية مرتبات صحفيي/ات الفجر تراوح مكانها، الأجور مستمرّة في الانقطاع منذ يونيو ٢٠٢٥، فيما يستمر الصحفيين/ات محاولاتهم لإيجاد نهاية لهذه المعاناة، وطرق كل الأبواب؛ عبر محاولة التواصل مع إدارة الصحيفة رغم صعوبة ذلك، التواصل المستمر مع مجلس نقابة الصحفيين، وحتى التواصل مع المجلس الأعلى للإعلام، إلا أن كل هذه المحاولات لم تسفر عن أي تغيير يُذكر، بالرغم من إفادة المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أنه سعى للمُساهمة في إيجاد حلول للأزمة، عبر التواصل مع الأطراف المختلفة، وبالرغم من محاولات النقابة.

القضية الثانية: حرصت إدارة صحيفة البوابة نيوز خلال الفترة الأخيرة على وضع حد للاعتصام الذي نظمه الصحفيين/ات بالمؤسسة، للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور، وعليه، تقرر في ٥ يناير ٢٠٢٦، قطع خدمات الكهرباء والمياه والانترنت عن ٣٥ صحفيًا/ة من المعتصمين/ات داخل مقر الجريدة، وفي اليوم نفسه حاول الأمن منع انضمام صحفيين/ات جدد للاعتصام، لولا تدخّل عدد من أعضاء مجلس نقابة الصحفيين، هم: جمال عبدالرحيم، وإيمان عوف، ومحمود كامل، ومحمد سعد عبدالحفيظ، ومحمد الجارحي، بل جرت محاولات طرد المعتصمين/ات؛ حيث تم الاستعانة بأفراد تأمين خاص (بودي جاردات) لتنفيذ ذلك، حسبما أفاد محمود كامل، عضو مجلس نقابة الصحفيين، عبر صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «فيس بوك»، وبالطبع نفى رئيس مجلس إدارة جريدة البوابة نيوز -كما هو متوقع- ما تردد بشأن منع دخول صحفيين/ات جدد لمقر الصحيفة أو محاولة طرد المعتصمين/ات.
لكن ما أثبت صحة هذه الوقائع، إقدام الإدارة على طرد الصحفيين/ات المعتصمين/ات، مساء الأحد ١١ يناير ٢٠٢٦؛ إذ فوجئوا بدخول تسعة أشخاص -بدعوى أنهم مستأجرين جدد- إلى مقر المؤسسة دون سابق إنذار؛ حيث طالبوهم/ن على الفور بإخلاء المكان، وسط

أجواء من التهديد والترويع، وفي النهاية أُجبر الصحفيون/ات على نقل اعتصامهم/ن إلى مقر النقابة، فيما تستمر الأزمة كما هي؛ فالإدارة مستمرة في نهجها، والصحفيين/ات تحرّكوا في أكثر من مسار، واستخدمت النقابة ما تمتلك من أوراق قوة، عبر قرارها فصل رئيس مجلس إدارة البوابة، وهو الكاتب الصحفي عبدالرحيم علي.

القضية الثالثة: وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، الثلاثاء ٢٠ يناير ٢٠٢٦، بالاستناد إلى شهادات مباشرة من متضررين/ات، وقائع حجب مستحقات مالية، وتأخر صرف العلاوات والحوافز، ورصيد الإجازات، ومكافأة نهاية الخدمة، لعدد من العاملين/ات بمبنى الإذاعة والتلفزيون «ماسبيرو»، التابع للهيئة الوطنية للإعلام.
وقد أفادت الشهادات، أن مستحقات أصحاب المعاشات لم تُصرف منذ عام ٢٠٢٠، بل هناك من يواجه أوضاع مماثلة منذ ٢٠١٨، وقد دفعت هذه الأوضاع عددًا من المُحالين/ات إلى المعاش بماسبيرو، إلى تنظيم وقفات احتجاجية سلمية للمطالبة بحقوقهم؛ حيث وقفوا أمام بوابة المبنى، إلا أنهم/ن مُنعوا من الدخول، ورفضت الإدارة أن يلتقي بهم/ن أي مسؤول/ة أو الاستماع إلى مطالبهم/ن، وهناك من الموظفين/ات من هجر موقع عمله/ا داخل مبنى الإذاعة والتلفزيون؛ ما تسبب في عجز داخل قطاعات مختلفة.
لم ينتهِ الأمر عند حجب المستحقات؛ إذ أوقف صرف العلاج من الصيدليات الخارجية، عقب إلغاء التعاقد معها، بدعوى عدم توافر موارد مالية، كما كشفت الشهادات أن أكثر من ستة آلاف من أصحاب المعاشات بالهيئة الوطنية للإعلام لم يتم صرف مستحقاتهم/ن المالية، بعضهم/ن منذ عام ٢٠٢٠ وحتى تاريخه، رغم عملهم/ن لمدة زادت عن ٣٠ عامًا.
تعليقًا على هذه الوقائع، أصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، في ٢٩ يناير ٢٠٢٦، بيانًا، أعرب فيه عن تضامنه الكامل مع العاملين/ات المُحالين/ات إلى المعاش بمبنى الإذاعة والتلفزيون «ماسبيرو»، ممن يواجهون أوضاعًا مالية وإنسانية بالغة القسوة نتيجة تأخّر صرف مستحقاتهم/ن القانونية، وفي مقدّمتها مكافأة نهاية الخدمة، ورصيد الإجازات، والفروق المالية المرتبطة بالعلاوات والحوافز المقررة، بما ترتب عليه أعباء معيشية وصحية متزايدة على المتضررين/ات وأسرهم/ن، في أزمة ممتدة منذ سنوات.
وأكد المرصد أنه يحمّل الهيئة الوطنية للإعلام المسؤولية الإدارية والتنفيذية عن إدارة الملف عبر قطاعاتها وإداراتها المالية والاقتصادية المختصة، كما طالب وزارة المالية بتدبير التمويل اللازم، بما يضمن عدم استمرار تعطيل مستحقات مالية واجبة السداد، أو تعليقها على اعتبارات تقديرية أو إجراءات بيروقراطية.
وأشار إلى أن هذا الملف ذو طابع مالي ورقابي، ويستدعي مراجعة رقابية ومالية عاجلة، لحصر المتأخرات، وأسباب التعطيل، وضمان الشفافية، وحُسن الإدارة، مع إتاحة البيانات الأساسية للرأي العام، دون مساس بالبيانات الشخصية للمُستحقين/ات.
وأفاد أنه على التواصل مع عدد من أعضاء مجلس النواب، لدفع ملف أزمة مستحقات

أصحاب المعاشات بماسبيرو إلى مساره الرقابي والتشريعي، وبحث الأدوات البرلمانية المُتاحة، لمساءلة الجهات المعنية بشأن أسباب استمرار تجميد المستحقات، وعدم تنفيذ الأحكام القضائية.

ملف الصحفيين المحبوسين/ات

شهد شهر مارس ٢٠٢٦، وقبله بأيام، تحرّكًا طفيفًا في ملف الصحفيين/ات المحبوسين/ات؛ إذ أصدرت النيابة العامة قرارًا، في ٢٣ فبراير الماضي، بإخلاء سبيل الصحفي محمد سعد خطاب، رفقة آخرين، على ذمة قضايا قيد التحقيق، وذلك في إطار توجيهات النائب العام المستشار محمد شوقي إلى جميع نيابات الجمهورية بمراجعة الموقف القانوني للمحبوسين احتياطيًا بصورة دورية.
وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض على «خطاب» من مكتبه بمدينة نصر في ١٩ أغسطس ٢٠٢٣، حيث قضى ليلة بمقر الأمن الوطني بالعباسية، قبل عرضه في اليوم التالي على نيابة أمن الدولة العليا التي تولّت التحقيق معه.
وقد قدّمت الوحدة القانونية بالمؤسسة دعمًا قانونيًا ضمن فريق الدفاع عن محمد سعد خطاب، شمل متابعة مسار القضية والإجراءات القانونية، وحضور جلسات التحقيق، واتخاذ ما يلزم من إجراءات دفاعية وفق الأطر القانونية المعمول بها.
ويعاني «خطاب» من عِدة مشكلات صحية، من بينها قصور في الشريان التاجي استدعى تركيب أربع دعامات، إضافة إلى إصابته بمرضَي الضغط والسكري، فضلًا عن خضوعه لعمليات جراحية سابقة في الرقبة والظهر، ووجود شرائح ومسامير بإحدى قدميه.

في ذات السياق، أصدرت نيابة أمن الدولة العليا قرارًا بإخلاء سبيل المدون الصحفي محمد إبراهيم، المعروف باسم «محمد أكسجين»، بضمان محل إقامته، في ١٨ مارس ٢٠٢٦، وذلك على ذمة القضية رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢٠ حصر أمن دولة عليا، في إطار المراجعة الدورية للحبس الاحتياطي.
وبحسب ما أفاد به الدفاع، جاء قرار إخلاء السبيل عقب استكمال محمد إبراهيم مدة الحبس الاحتياطي على ذمة القضية المُشار إليها، وذلك بعد انتهاء فترة تنفيذ حكم بالسجن لمدة أربع سنوات في القضية رقم ١٢٢٨ لسنة ٢٠٢١ جنح أمن دولة طوارئ القاهرة الجديدة، والمنسوخة من القضية رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٠١٩ حصر أمن دولة عليا.
ويواجه «أكسجين» في القضية رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢٠ اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وكانت جهات التحقيق قد أدرجته على ذمة هذه القضية في نوفمبر ٢٠٢٠، عقب تعطّل تنفيذ قرار إخلاء سبيله الصادر عن محكمة جنايات القاهرة في القضية رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٠١٩، وذلك قبل إحالته لاحقًا إلى المحاكمة الجنائية وصدور حكم

بالإدانة في القضية الأخرى.
وتعود بداية وقائع القبض على محمد إبراهيم إلى ٦ أبريل ٢٠١٨، حين ألقت قوات الأمن القبض عليه، وجرى التحقيق معه في القضية رقم ٦٢١ لسنة ٢٠١٨، بتهمتي الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وظل محبوسًا احتياطيًا حتى قررت محكمة الجنايات، في ٢٢ يوليو ٢٠١٩، استبدال الحبس الاحتياطي بتدبير احترازي.
وفي ٢١ سبتمبر ٢٠١٩، أُعيد القبض عليه أثناء تنفيذه التدابير الاحترازية داخل قسم شرطة البساتين بالقاهرة، قبل أن يظهر في ٨ أكتوبر ٢٠١٩ أمام نيابة أمن الدولة العليا على ذمة القضية رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٠١٩، بالاتهامات ذاتها، لتبدأ مرحلة جديدة من الحبس الاحتياطي استمرت نحو ١٤ شهرًا، حتى صدر قرار من محكمة الجنايات، في ٣ نوفمبر ٢٠٢٠، باستبدال الحبس الاحتياطي بتدبير احترازي.
وبدلًا من تنفيذ قرار إخلاء سبيله، أُدرج محمد إبراهيم على ذمة القضية رقم ٨٥٥ لسنة ٢٠٢٠، إلى جانب عدد من الصحفيين والنشطاء، من بينهم إسراء عبدالفتاح وسلافة مجدي، في ما يُعرف بإجراءات «التدوير»؛ حيث وُجهت إليهم اتهامات بنشر أخبار وبيانات كاذبة من شأنها الإضرار بالبلاد.

التوصيات

بالنظر فيما تم استعراضه خلال التقرير يمكن أن نخلص إلى عدد من التوصيات، هي:

١. تعزيز الحماية القانونية للعاملين/ات بالصحافة والإعلام، عبر الضغط على المشرّعين لتعديل القوانين، بما يضمن حماية فعّالة للصحفيين/ات والإعلاميين/ات، خصوصًا ضد الحبس الاحتياطي المتكرر، الذي تبيّن أنه أكثر الانتهاكات شيوعًا، كذلك تفعيل آليات الرقابة القضائية على قرارات تجديد الحبس، كما يستلزم إطلاق قاعدة بيانات وطنية عن حالات الانتهاك لتوثيق الحالات بشكل مؤسسي، وتسهيل التواصل مع الضحايا، وتوفير دعم استراتيجي لهم.

٢. ضرورة إدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجنائية، بما يضمن للمحبوسين -الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في هذا السياق- محاكمة عادلة، عبر المثول أمام القاضي الطبيعي، والانفراد بالدفاع الحاضر معه، ومتابعة جلسات المحاكمة أو التجديد أو حتى التحقيق حضوريًا، ومراعاة كافة المعايير الدستورية والحقوقية المتعلقة بالحرية الشخصية، وبالتأكيد قبل كل ذلك وقف حبس العاملين/ات بالصحافة/ات والإعلام على ذمة قضايا تتعلّق بالنشر.

٣. أن تلعب المؤسسات ذات الصِلة دور أكبر في حماية الصحفيين/ات والإعلاميين/ات من الانتهاكات التي يتعرّضوا من مؤسساتهم الصحفية، من قبيل الفصل التعسفي، وحجب الحقوق المالية، وعدم الالتزام بالحد الأدنى للأجور.

٤. ضرورة التفكير في جملة من الإجراءات القانونية والإدارية، التي تُسهم في تقليل حالات «منع التغطية»، وإيجاد صيغة تواصل وتعاون بين الصحفيين/ات والمؤسسات الحكومية، بشكل يضمن حقوق الصحفيين/ات في التغطية والحصول على المعلومات اللازمة.

٥. إعداد واعتماد كود موحّد/ مدونة سلوك، يحدد التزامات المؤسسات الإعلامية تجاه العاملين/ات فيها، وينص على آليات التعامل مع الشكاوى والانتهاكات الداخلية، مع تبنّي سياسات واضحة داخل المؤسسات الصحفية تحمي الصحفيات من التمييز والانتهاكات، والعمل على دعمهن، وتسهيل أداء مهامهن بحرية وأمان.

٦. إيجاد آلية مناسبة، تضمن تيسير وتحسين التواصل بين الهيئات المعنية بالعمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ للمراجعة المستمرة للمشكلات التي تظهر في هذا المجال، والتفكير في المقترحات اللازمة لمعالجتها، والاتفاق على مقترحات الحل، وتقاسم العمل دون تضارب في الاختصاصات، أو حدوث سوء تفاهم.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

عن المؤسسة

بيت خبرة مستقل، ومتخصص في قضايا الصحافة والإعلام، يعمل على حماية حرية التعبير، وتعزيز مهنية وسائل الإعلام، وتطوير بيئتها التشريعية والمؤسسية في مصر، مع إيلاء اهتمام خاص بالعدالة الجندرية ودور الإعلام في دعم مسارات التنمية المستدامة.

منذ بدء نشاطه عام ٢٠١٣، يدعم المرصد حق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات في بيئات عمل آمنة ومستقلّة، من خلال تطوير بدائل للسياسات العامة، وتقديم مقترحات تشريعية، وإطلاق أنشطة مناصرة قائمة على الأدلة، وتنفيذ برامج تدريب، وبناء قدرات مهنية متخصصة، إضافةً إلى رصد الانتهاكات وتوثيقها، وتقديم الدعم القانوني المرتبط بممارسة العمل الصحفي والإعلامي، وحفظ الذاكرة المهنية.

ينتج المرصد معرفة معاصرة ومحدَّثة تسهم في تطوير بيئات العمل الإعلامي، وتعزيز الاكتساب المستمر للمهارات، وتقوية قدرة العاملين/ات في المجال على مواجهة التحديات والمتغيرات السياسية والاقتصادية والتنموية والبيئية، والتعامل مع التحولات المتسارعة في مجال حرية التعبير وصناعة الإعلام، كما يعمل على دمج المقاربة الجندرية في السياسات والممارسات الإعلامية، ودعم الأصوات المهمَّشة، وتعزيز دور الإعلام كأداة للتنمية والتمكين المجتمعي، وترسيخ المعايير المهنية والأخلاقية في العمل الصحفي والإعلامي.

يتعاون المرصد مع الجهات الحكومية والتشريعية، والنقابات المهنية، ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ذات الصِلة، وهو مسجَّل برقم ٥٨٠٥ لسنة ٢٠١٦، وفقًا لقانون تنظيم العمل الأهلي المصري.

info@eojm.org
www.eojm.org
eojm.org